

مصرف اليمن البحريين الشامل (شركة مساهمة يمنية مغلقة)

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م

دار المحاسبة

Russell Bedford Yemen

مصرف اليمن البحرين الشامل

شركة مساهمة يمنية مقفلة

صنعا- الجمهورية اليمنية

الفهرس:

رقم الصفحة

٣-١ :

تقرير مدقق الحسابات

٤ :

قائمة المركز المالي

٥ :

قائمة الدخل

٦ :

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

٧ :

قائمة التدفقات النقدية

٤٩-٨ :

إيضاحات حول القوائم المالية من رقم (١) إلى رقم (٤٦)

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في/

مصرف اليمن البحريين الشامل

شركة مساهمة يمنية مغلقة

صنعاء- الجمهورية اليمنية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي المتحفظ

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية لمصرف اليمن البحريين الشامل (شركة مساهمة يمنية مغلقة) (المصرف) والمكونة من قائمة المركز المالي كما ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وكلاً من قائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى. في رأينا، باستثناء التأثيرات المحتملة كما هو موضح في فقرة أساس الرأي المتحفظ، فإن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لمصرف اليمن البحريين الشامل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م ونتائج أعماله والتغيرات في حقوق الملكية وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة حسبما أقرته هيئة الرقابة الشرعية للمصرف والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني والقوانين والتشريعات المحلية ذات العلاقة.

أساس الرأي المتحفظ

لم تقم إدارة المصرف بإثبات الانخفاض في قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية بمبلغ وقدره ٥٥١,٤٤٩,٠٠٠ ريال يمني وذلك كما هو مبين في الإيضاح رقم (١٣٠١) من الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية وذلك بموجب تعليمات البنك المركزي اليمني، وبالتالي فإن صافي أرباح العام وحقوق الملكية يظهران بأكبر مما يجب بمبلغ وقدره ٥٥١,٤٤٩,٠٠٠ ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م. لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ان مسؤوليتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المصرف وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبينا ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، ولقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات. نعتقد ان ادلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي المتحفظ الذي توصلنا اليه.

فقرات تأكيدية

نوجه الاهتمام إلى ما يلي:

١) ما ورد في الإيضاح رقم (٤٤) من الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية، والخاص بالأزمة السياسية والوضع الاقتصادي والأحداث الأمنية الجارية في الجمهورية اليمنية حيث يشير ذلك إلى وجود حالة من عدم اليقين من إمكانية تحسين الأوضاع السياسية والتي قد تؤثر على نشاط المصرف ومركزه المالي في ظل استمرارية هذه الأوضاع، لا يعد رأينا متحفظاً في هذا الأمر.

٢) ما ورد في الإيضاح رقم (٧.٢) الفقرة (ج) من الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية، والذي يشير إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وأثرها على مراكز العملات الأجنبية الهامة. حيث التزم المصرف بسعر الإقفال الصادر من البنك المركزي اليمني في إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية خلال العام وكذا في تقييم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، لا يعد رأينا متحفظاً في هذا الأمر.

٣) كما هو مبين في الإيضاح (٣) لم يتم تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) "انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية"، وكذا ما يتعلق بعرض أصل حق الانتفاع وصافي التزام الإيجار وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (٣٢) "الإجارة"، الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والذين دخلا حيز التطبيق قبل ١ يناير ٢٠٢٣م. ولم نتمكن من تحديد أثر تطبيق المعيارين على القوائم المالية للمصرف، ولا يعد رأينا متحفظاً في هذا الأمر.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إدارة المصرف مسؤولة عن اعداد وعرض القوائم المالية بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني والقوانين والتعليمات المحلية ذات العلاقة، وتتضمن مسؤولية الإدارة تنفيذ وتصميم والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً وخالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

عند اعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية واستخدامها كأساس محاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المصرف أو إنهاء عملياته، أو ليس لديها بديل واقعي غير ذلك.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

ان اهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو القوائم المالية ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه لا يعد ضماناً بأن التدقيق الذي تم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. قد تنشأ المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع ان تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية.

كجزء من اعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فأنا نقوم بممارسة التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:-

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق استجابة لتلك المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لإبداء رأينا. تعد مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من اجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض ابداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمصرف.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- الوصول الى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستنادا الى ادلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن ان تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المصرف على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا الى الافصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، أو إذا كانت هذه الافصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على ادلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية ان تؤدي الى عدم استمرار المصرف وفقا لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الافصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والاحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضا عادلا.

قمنا بالتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، بجانب أمور أخرى، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج اعمال التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في أنظمة الرقابة الداخلية والتي تم تحديدها خلال إجراءات التدقيق. كما نقدم لمجلس الإدارة بيانا يفيد امتثالنا للمتطلبات الاخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، ان وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها أو الوقاية منها.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض التدقيق، ويمسك المصرف سجلات وحسابات منتظمة، كما أن القوائم المالية المرفقة متفقة مع ما هو وارد بتلك السجلات. كما لم يرد إلى علمنا وجود أي مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية اليمني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م وتعديلاته أو للنظام الأساسي للمصرف أو قانون المصارف الإسلامية رقم (٢١) لسنة ١٩٩٦م المعدل بالقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٩م أو قانون البنوك رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م أو تعليمات البنك المركزي اليمني خلال العام، بشكل قد يكون له تأثير جوهري على نتائج أعمال المصرف أو مركزه المالي فيما عدا مخالفة المصرف لقانون البنوك رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م المادة (٢٢) والمتعلقة بالمدة المسموح بها لحيازة الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف بحد أقصى خمس سنوات حيث توجد مباني وأراضي مملوكة للمصرف (أصول آلت ملكيتها للمصرف) ولكنها لم تستخدم لأغراض النشاط الجاري ولم يتم استخدامها في مزولة الأنشطة الاستثمارية للمصرف.

صنعاء في: ٢٣ أبريل ٢٠٢٤م

دار المحاسبة

راسل بيدفورد اليمن

الشريك المسئول

حسن محمد الديلمي



٢٠٢٢ م	٢٠٢٣ م	الإيضاحات	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني		
٢٨,٩٩٥,١٣٨	٣٣,٢٧٤,٥٥٧	٩	الأصول
٣٠,٠٨٢,٠٨٤	٣٦,٥٠٢,٣١٠	١٠	نقدية وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني
٢,٧١٦,٦٩٢	٢,٨٠٦,١٩١	١١	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	١٢	موجودات التمويل
٧٤٢,٣٦٦	٧٤٢,٣٦٦	١٣	استثمارات في صكوك إسلامية
٥,٩٣٧,١٢٧	٥,٩٦٨,١٧٩	١٤	استثمارات في أوراق مالية
٩٧٥,٩٧٥	٩٧٥,٩٧٥	١٥	استثمارات في شركات تابعة وزميلة
٣,٩٦٣,٤٠٤	٤,٤٧٠,٣٦٥	١٦	استثمارات عقارية
٤,٥٣٠,٧٨٧	٥,٠٣٧,٣٤٠	١٧	أرصدة مدينة وأصول أخرى
٧٧,٩٤٣,٥٧٣	٨٩,٧٧٧,٢٨٣		ممتلكات ومعدات
			إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق أصحاب الاستثمارات وحقوق الملكية
			الالتزامات
٤,١٥٠,٢٦٧	٧,١٨٧,٥٣٧	١٨	أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية
٤٢,٣٧٩,٢٩٠	٤٧,٦٥١,٤٧٥	١٩	حسابات جارية وودائع أخرى
٢,٠٦٢,٨٣٨	١,٥٩٧,٢٣٠	٢٠	أرصدة دائنة والتزامات أخرى
٣٤,٠٤٤	٣٥,٠٤٨	٢١	مخصصات أخرى
٤٨,٦٢٦,٤٣٩	٥٦,٤٧١,٢٩٠		إجمالي الالتزامات
١٤,٣٢٨,١٨٧	١٥,١٦٤,٥٣٣	٢٢	حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار
			حقوق الملكية
٨,٨٠٠,٠٠٠	١٢,٧٠٠,٠٠٠	٢٣	رأس المال المدفوع
١,٦٧٧,١٥٩	٢,١٥٠,٠٣٦	٢٤	احتياطي قانوني
٢٤٨,٧٤٤	١٥٧,٦٢٦	٢٥	احتياطي عام
٤,٢٦٣,٠٤٤	٣,١٣٣,٧٩٨		أرباح مرحلة
١٤,٩٨٨,٩٤٧	١٨,١٤١,٤٦٠		إجمالي حقوق الملكية
٧٧,٩٤٣,٥٧٣	٨٩,٧٧٧,٢٨٣		إجمالي الالتزامات وحقوق أصحاب الاستثمارات وحقوق الملكية
٣,٤٠٤,٤٤٢	٣,٥٠٤,٧٦٦	٢٦	التزامات عرضية وارتباطات

((إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٦) تعتبر مكملة للقوائم المالية وتقرأ معها))

رئيس مجلس الإدارة

أحمد أبو بكر بازرعه

المدير العام

سعيد محمد بازرعه

المدير المالي

خالد عبدالوهاب الورد



٢٠٢٢ م	٢٠٢٣ م	الإيضاحات	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني		
٢٥٧,٨١٥	٤٤٤,٢٣٣	٢٧	إيرادات أنشطة التمويل
١,٦٩٠,١٢٣	١,٥٧٥,٦٤٣	٢٨	إيرادات من الاستثمارات المشتركة الأخرى
١,٩٤٧,٩٣٨	٢,٠١٩,٨٧٦		إجمالي الدخل من الموجودات ذات التمويل المشترك
			يخصم:
(٤٦٦,٠٥١)	(٥٨٧,٧٨٤)	٢٩	عائد أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار
١,٤٨١,٨٨٧	١,٤٣٢,٠٩٢		نصيب المصرف من دخل الموجودات ذات التمويل المشترك
٩١٦,٩٨٥	٩٧٦,١٦٤	٣٠	إيرادات رسوم وعمولات
			يخصم:
(٣٣٠,٣٣٧)	(٥٠٤,٦٢٧)		مصرفات ورسوم وعمولات
٥٨٦,٦٤٨	٤٧١,٥٣٧		صافي إيرادات رسوم وعمولات
٤,٩٣٦,٦١٠	٥,٥٨٧,٥١١	٣١	صافي ربح عمليات النقد الأجنبي
٢,٢٥١,٠٨٢	٤٣١,٢١٦	٣٢	إيرادات عمليات أخرى
٩,٢٥٦,٢٢٧	٧,٩٢٢,٣٥٦		إجمالي الدخل التشغيلي
			يخصم:
(٤١,١٣٠)	(٤٤,٨٥٠)	٣٣	مخصصات
(١,٩٥٣,٦٥٠)	(٢,٥٤٧,٦١٤)	٣٤	تكاليف الموظفين
(١٢٩,١٠١)	(١٥٣,٤٥٥)	١٧	إهلاكات ممتلكات ومعدات
(١,٦٦٠,٩١٩)	(١,٧٥٦,٦٦٧)	٣٥	مصرفات أخرى
٥,٤٧١,٤٢٧	٣,٤١٩,٧٧٠		صافي ربح العام قبل الضرائب
			يخصم:
(٤٩٦,٥٤٩)	(٢٦٧,٢٥٧)	٢٠ . ١ . ١	ضرائب الدخل عن العام
٤,٩٧٤,٨٧٨	٣,١٥٢,٥١٣		صافي ربح العام بعد الضرائب
٨٢٩,١٥	٥٢٥,٤٢	٣٦	عائد السهم من صافي ربح العام

((إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٦) تعتبر مكملة للقوائم المالية وتقرأ معها))

رئيس مجلس الإدارة

أحمد أبوبكر بازرع

المدير العام

سعيد محمد بازرع

المدير المالي

خالد عبدالوهاب الورد



الإجمالي ألف ريال يمني	الأرباح المرحلة ألف ريال يمني	احتياطي عام ألف ريال يمني	احتياطي قانوني ألف ريال يمني	رأس المال المدفوع ألف ريال يمني	
٢٠٢٣ م					
١٤,٩٨٨,٩٤٧	٤,٢٦٣,٠٤٤	٢٤٨,٧٤٤	١,٦٧٧,١٥٩	٨,٨٠٠,٠٠٠	الرصيد في ١ يناير
٣,١٥٢,٥١٣	٣,١٥٢,٥١٣	-	-	-	صافي ربح العام
-	(٦٣٠,٥٠٣)	١٥٧,٦٢٦	٤٧٢,٨٧٧	-	المحول الى الاحتياطيات
-	(٣,٦٥١,٢٥٦)	(٢٤٨,٧٤٤)	-	٣,٩٠٠,٠٠٠	المحول لزيادة رأس المال
-	-	-	-	-	توزيعات نقدية للمساهمين
١٨,١٤١,٤٦٠	٣,١٣٣,٧٩٨	١٥٧,٦٢٦	٢,١٥٠,٠٣٦	١٢,٧٠٠,٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر
٢٠٢٢ م					
١١,٢١٤,٠٦٩	٤,٢٨٣,١٤٢	-	٩٣٠,٩٢٧	٦,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في ١ يناير
٤,٩٧٤,٨٧٨	٤,٩٧٤,٨٧٨	-	-	-	صافي ربح العام
-	(٩٩٤,٩٧٦)	٢٤٨,٧٤٤	٧٤٦,٢٣٢	-	المحول الى الاحتياطيات
-	(٢,٨٠٠,٠٠٠)	-	-	٢,٨٠٠,٠٠٠	المحول لزيادة رأس المال
(١,٢٠٠,٠٠٠)	(١,٢٠٠,٠٠٠)	-	-	-	توزيعات نقدية للمساهمين
١٤,٩٨٨,٩٤٧	٤,٢٦٣,٠٤٤	٢٤٨,٧٤٤	١,٦٧٧,١٥٩	٨,٨٠٠,٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر

((إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٦) تعتبر مكملة للقوائم المالية وتقرأ معها))

رئيس مجلس الإدارة

أحمد أبوبكر بازرعه



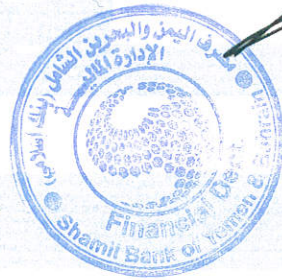
المدير العام

سعید محمد بازرعه



المدير المالي

خالد عبدالوهاب الورد

٢٠٢٢ م	٢٠٢٣ م	الإيضاحات
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٥,٤٧١,٤٢٧	٣,٤١٩,٧٧٠	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل: صافي ربح السنة قبل الضريبة
		تعديلات:
١٢٩,١٠١	١٥٣,٤٥٥	١٧ إهلاك ممتلكات ومعدات
٤١,١٣٠	٤٤,٨٥٠	٣٣ مخصصات محملة على قائمة الدخل
-	(١,٢٣٧)	المستخدم من المخصصات
(٢,١٧٦,٢٥٦)	(٣٤,٣٦٠)	٣٢ مخصصات انتفى الغرض منها
(١٢,٥٤٨)	(٧,٩٢٤)	صافي أرباح بيع ممتلكات ومعدات
-	(٢٩٨,٥٥٠)	أرباح بيع أصول آلت ملكيتها للمصرف
٣,٤٥٢,٨٥٤	٣,٢٧٦,٠٠٤	أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات التشغيلية
		صافي التغيرات في الأصول والالتزامات:
١٥٥,٥٣٩	(٥٤٠,١٩٥)	أرصدة لدى البنك المركزي اليمني في إطار نسبة الاحتياطي
١٥٩,٨٨٤	(١١٤,٧٦٠)	موجودات التمويل
١٠١,٨٥٢	-	القرض الحسن
١,٣٠٣,٨٣٢	(٤٥١,٩٨٢)	الأرصدة المدينة والأصول الأخرى
(١,٩١٧,١٠٦)	٥,٢٧٢,١٨٥	الحسابات الجارية والودائع الأخرى
٤٥,٧٨٦	(٢٣٦,٣١٦)	الأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى
(١٥٠,٢١٣)	٣,٩٢٨,٩٣٢	النقد الناتج من (المستخدم في) العمليات التشغيلية
(٨٠٣,٥٨٩)	(٤٩٦,٥٤٩)	ضرائب الدخل المسددة
٢,٤٩٩,٠٥٢	٦,٧٠٨,٣٨٧	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل (١)
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:
(٤,٦٩٣,٤٢٧)	(٣١,٠٥٢)	التغير في استثمارات في شركات تابعة
٨٠٠,٠٠٠	-	التغير في الودائع الاستثمارية استحقاق أكثر من ثلاثة أشهر
(٥٣٦,٣٩٦)	(٦٦١,٢٤١)	١٧ مدفوعات نقدية لشراء ممتلكات ومعدات
-	٤٧١,٧٣٩	متحصلات بيع أصول آلت ملكيتها للمصرف
١٧,٠٨١	٩,١٥٧	متحصلات نقدية من بيع ممتلكات ومعدات
٣,٢٩٤,١٨٠	(٢٠٦,٦٦٦)	التغير في أصول آلت ملكيتها للمصرف
(١,١١٨,٥٦٢)	(٤١٨,٠٦٣)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار (٢)

((إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٦) تعتبر مكملة للقوائم المالية وتقرأ معها))

رئيس مجلس الإدارة

أحمد أويكر بازرع

المدير العام

سعيد محمد بازرع

المدير المالي

خالد عبد الوهاب الورد



٢٠٢٢م	٢٠٢٣م	الإيضاحات	يتبع
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني		
٣٠٢,٥٣٢	٨٣٦,٣٤٦		
(١,٧٧٣,٠٨٠)	٣,٠٣٧,٢٧٠		
(١,٢٠٠,٠٠٠)	-		
(٢,٦٧٠,٥٤٨)	٣,٨٧٣,٦١٦		
(١,٢٩٠,٠٥٨)	١٠,١٦٣,٩٤٠		
٥٥,٧٢٣,٠٦١	٥٤,٤٣٣,٠٠٣		
٥٤,٤٣٣,٠٠٣	٦٤,٥٩٦,٩٤٣		
٢٨,٩٩٥,١٣٨	٣٣,٢٧٤,٥٥٧	٩	
٣٠,١١١,٧٧٨	٣٦,٥٣٦,٤٩٤	١٠	
٥٩,١٠٦,٩١٦	٦٩,٨١١,٠٥١		
(٤,٦٧٣,٩١٣)	(٥,٢١٤,١٠٨)	٩	
٥٤,٤٣٣,٠٠٣	٦٤,٥٩٦,٩٤٣		

التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:

التغير في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والإدخار
التغير في أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية
توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل (٣)

صافي التغير في النقدية وما في حكمها
رصيد النقدية وما في حكمها في بداية العام
رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية العام
(٣ + ٢ + ١)

وتتمثل النقدية وما في حكمها في نهاية العام فيما يلي:
نقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية

يخصم:
احتياطي إلزامي لدى البنك المركزي اليمني

((إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٦) تعتبر مكملة للقوائم المالية وتقرأ معها))

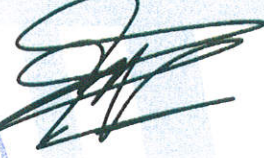
رئيس مجلس الإدارة

أحمد أبوبكر بازرعه



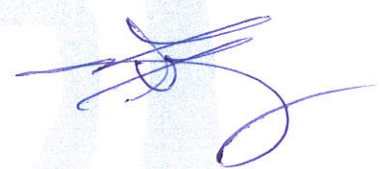
المدير العام

سعيد محمد بازرعه



المدير المالي

خالد عبدالوهاب الورد




١. التأسيس وطبيعة النشاط

تأسس مصرف اليمن البحرين الشامل (المصرف) كشركة مساهمة يمنية مغلقة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٠٢م، ويزاول المصرف نشاطه المصرفي في الجمهورية اليمنية من خلال مركزه الرئيسي بمدينة صنعاء - شارع الستين وفروعه الموجودة في مدن صنعاء (شعوب، شارع تعز، شارع حده)، وعدن، الشيخ عثمان، المكلا، الحديدة، تعز، سيئون، مأرب والشحر. يعمل المصرف بشكل أساسي في أنشطة التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية وفقاً لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تحدده هيئة الرقابة الشرعية للمصرف ووفقاً لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف. ويقوم المصرف على وجه الخصوص بالأنشطة التجارية التالية:-

- فتح الحسابات الجارية.
- فتح حسابات الاستثمار المطلقة ودمجها مع تلك المملوكة للمصرف واستثمارها وفقاً لإحكام الشريعة الإسلامية.
- إدارة واستثمار أموال الأطراف الأخرى بصفته وكيلًا مقابل رسوم ثابتة أو بصفته مضارباً في أنشطة مصرفية أخرى لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- يمارس الأنشطة الصناعية والأعمال التجارية والزراعية، ... إلخ، إما بصورة مباشرة أو من خلال الشركات التي ينشئها المصرف أو الشركات التي يجوز للمصرف شراء أسهم فيها.
- تأجير وشراء الأراضي وبناء المباني وتأجيرها.
- التعامل بالنقد الأجنبي وعمليات الصرافة.

٢. أسس إعداد القوائم المالية

٢.١ بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ووفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي تحدده هيئة الرقابة الشرعية للمصرف والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني والقوانين والتشريعات المحلية ذات العلاقة. تم اعتماد القوائم المالية المستقلة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م من قبل مجلس إدارة المصرف بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠٢٤م، وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين والبنك المركزي اليمني (إيضاح رقم ٤٥).

٢.٢ أساس القياس

تم إعداد القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخ باستثناء بعض الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة كما هو موضح في السياسات المحاسبية الهامة.

٢.٣ العملة الوظيفية وعملة العرض

تم إعداد وعرض القوائم المالية للمصرف بالريال اليمني (العملة الوظيفية للمصرف) وهي العملة التي تتم معظم المعاملات التجارية بها والمقربة إلى أقرب ألف ريال يمني (إلا إذا أشير لخالص ذلك).

٢.٤ استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد القوائم المالية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراسات ذات أثر في تطبيق السياسات وكذا على أرصدة الأصول والالتزامات المالية في تاريخ القوائم المالية، وكذلك على قيم الإيرادات والمصروفات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. وتخضع التقديرات وما يتعلق بها من افتراضات للمراجعة بصورة مستمرة، كما يتم إثبات التغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي حدث فيها التغير وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك التغير. وفيما يلي الافتراضات والتقديرات المحاسبية الهامة والمتبعة من قبل إدارة المصرف في إعداد هذه القوائم المالية:-

٢.٤.١ مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة المصرف على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المصرف لديه الموارد للاستمرار في أعماله في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك؛ فإن الإدارة تتخذ التدابير اللازمة لدعم استمرارية المصرف. ولذلك؛ تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٢.٤.٢. تصنيف الاستثمارات

تقرر الإدارة عند شراء أي استثمار إما بتصنيفه كأدوات استثمار في ديون وتظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالتكلفة المطفأة، أو تقرر تصنيفه كأدوات استثمار في حقوق الملكية وتظهر بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يعكس تصنيف كل استثمار نية الإدارة تجاه هذا الاستثمار ويخضع كل استثمار لمعاملة محاسبية مختلفة بناءً على تصنيفه (إيضاح رقم ٣.٢).

٢.٤.٣. مخصص انخفاض قيمة الأصول

تمارس إدارة المصرف حكمها في تقدير مخصص الانخفاض في قيمة الأصول المالية، وقد تم عرض منهجية تقدير الانخفاض ضمن سياسة انخفاض قيمة الأصول المالية والأصول غير المالية والمبينة في السياسات المحاسبية الهامة أدناه. يتطلب تحديد مخصص الانخفاض في قيمة الأصول المالية من إدارة المصرف إصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وواقاتها، بالإضافة الى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، مع الأخذ في الاعتبار أثر المعلومات المستقبلية للخسائر الائتمانية المتوقعة.

٢.٤.٤. الانخفاض في قيمة استثمارات مالية

■ استثمار في أدوات حقوق الملكية

تعامل الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية كمضمحلة عندما يكون هناك انخفاض هام أو طويل الأمد (فرضي) في القيمة العادلة أدنى من تكلفتها أو إذا وجد دليل موضوعي آخر يثبت الاضمحلال، بالإضافة إلى ذلك؛ تقوم إدارة المصرف بتقييم عوامل أخرى بما في ذلك التقلبات الاعتيادية في سعر السهم لأسهم حقوق الملكية المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل حساب القيمة الحالية لأسهم حقوق الملكية غير المسعرة.

■ استثمار في أدوات دين نقدي وغير نقدي

تثبت تلك الاستثمارات عند الاقتناء بالتكلفة، وفي تاريخ القوائم المالية يتم تقييمها بالقيمة العادلة ويتم تحميل الفروق على قائمة الدخل أو بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية وفقاً لنموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية وبما يتماشى مع عقود التمويل الإسلامية.

٢.٤.٥. تقييم استثمارات أسهم حقوق الملكية الخاصة والاستثمارات العقارية غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات المذكورة أعلاه عادةً إلى إحدى الطرق التالية:

- تقييم من قبل مثنين مستقلين خارجيين.
- أحدث معاملات بالسوق دون شروط تفضيلية.
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة لها بصورة أساسية.
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالمعدلات الحالية لأدوات تحمل نفس الشروط وخصائص المخاطر.
- نماذج تقييم أخرى.

تحدد إدارة المصرف تقنيات التقييم على أساس دوري وتفحص صلاحيتها إما باستخدام أسعار معاملات السوق الحالية الجديرة بالملاحظة لنفس الأداة أو بيانات أخرى متوفرة في السوق جديرة بالملاحظة.

٢.٤.٦. الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

تقدر الإدارة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات عند الاعتراف الأولي بها. كما تقوم بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات بشكل دوري لغايات احتساب الاهلاكات والاطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل. العوامل التي تؤثر في تقدير الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات تشمل تقديرات الإدارة للفترة المتوقعة استخدام هذه الأصول من قبل المصرف، التطور التكنولوجي والتقدم. في حال اختلاف الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات عن تقديرات الإدارة، بسبب حدث نتج عنه تغيير في العمر الإنتاجي فإن أثر هذا الحدث سيؤثر على قائمة الدخل بشكل جوهري.

٣. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه القوائم المالية. تم تطبيق السياسات المحاسبية الموضحة أدناه بشكل يتوافق مع جميع الفترات في هذه القوائم المالية.

٣.١. المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة

(١) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التي أصبحت سارية المفعول اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٣ م خلال السنة طبق المصرف المعايير والتعديلات على المعايير التالية في إعداد هذه القوائم المالية. لم ينتج عن تطبيق المعايير والتعديلات على المعايير التالية تغييرات في صافي ربح أو حقوق ملكية المصرف المعلن عنها سابقاً.

■ معيار المحاسبة المالي رقم (٣٩): اعداد التقارير المالية للزكاة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٣٩) "اعداد التقارير المالية للزكاة" في عام ٢٠٢١ م. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ اعداد التقارير المالية المتعلقة بالزكاة المنسوبة لمختلف الأطراف من ذوي المصلحة بالمؤسسة المالية الإسلامية. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (٩) "الزكاة". لا يحدد هذا المعيار طريقة تحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. يجب على المؤسسة الرجوع للإرشادات الرسمية ذات العلاقة لتحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. لم يكن لتطبيق هذا المعيار أي تأثير جوهري على القوائم المالية للمصرف.

■ معيار المحاسبة المالي رقم (٤١): التقرير المالي الأولي (المرحلي)

يبين هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية الأولية، بما في ذلك متطلبات العرض والافصاح الملائمة مع التركيز على الحد الأدنى للافصاحات الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية بما يتوافق مع المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. يتيح هذا المعيار للمؤسسة خيار إعداد ونشر المجموعة الكاملة من القوائم المالية في تواريخ التقرير الأولي بما يتوافق مع معايير المحاسبة المالية ذات الصلة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ينطبق هذا المعيار على المؤسسات التي اعتمدت معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي يتطلب منها إعداد التقارير المالية الأولية ونشرها وفقاً للقانون الساري وتوجيهات الجهات الرقابية ذات العلاقة أو أسواق الأسهم حيث كان ذلك منطبقاً.

كما ينطبق هذا المعيار أيضاً على المؤسسات التي تختار طوعاً إعداد التقارير المالية الأولية لنشرها. يسري تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للفترة التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٣ م أو بعد ويسمح بالتطبيق المبكر. لم يكن لتطبيق هذا المعيار أي تأثير جوهري على القوائم المالية المرحلية للمصرف.

■ معيار المحاسبة المالي رقم (٤٤): تحديد السيطرة على الموجودات والاعمال التجارية

طبق المصرف معيار المحاسبة المالي رقم (٤٤) بشأن تحديد السيطرة على الموجودات والاعمال بأثر فوري من تاريخ الإصدار. يصف هذا المعيار مبادئ تقييم ما إذا كانت المؤسسة تسيطر على أصل أو عمل، سواء في حالة الأصل (الموجودات) الأساسية لهيكل التشاركي، وكذلك لغرض توحيد القوائم المالية للشركات التابعة. ينطبق هذا المعيار على المؤسسات التي تقوم بإعداد القوائم المالية بما يتوافق مع متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. لن يكون هناك أي أثر جوهري على القوائم المالية للمصرف.

(٢) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة المصدرة ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد

▪ معيار المحاسبة المالي رقم (١): العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (١) (المعدل) "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية" في عام ٢٠٢١م. هذا المعيار يحدد ويحسن متطلبات العرض العام والإفصاحات المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (١) السابق. يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤م، مع السماح بالتطبيق المبكر.

ان تعديل معيار المحاسبة المالي رقم (١) يتماشى مع التعديلات التي أجريت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية.

فيما يلي بعض التعديلات الجوهرية للمعيار:-

(أ) أصبح الإطار المفاهيمي المعدل جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

(ب) تم ادخال تعريف شبه حقوق الملكية.

(ج) تم تعديل وتحسين التعريفات.

(د) تم ادخال مفهوم الدخل الشامل.

(هـ) يسمح للمؤسسات، عدا المؤسسات المصرفية، بتصنيف الموجودات والمطلوبات كمتداولة وغير متداولة.

(و) تم نقل الإفصاح عن الزكاة والصدقات الى الإفصاحات.

(ز) تم ادخال مفهوم التجاوز الحقيقي والعاقل.

(ح) تم ادخال معالجة التغيير في السياسات المحاسبية والتغيير في التقديرات وتصحيح الأخطاء.

(ط) تم تحسين افصاحات الأطراف ذوي العلاقة، والاحداث اللاحقة ومبدأ الاستمرارية.

(ي) تحسين التقارير الخاصة بالعملات الأجنبية والتقارير القطاعية.

(ك) تم تقسيم متطلبات العرض والإفصاح الى ثلاثة أجزاء: الجزء الأول ينطبق على كافة المؤسسات، والجزء الثاني ينطبق فقط على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المماثلة، والجزء الثالث ينص على الوضع الرسمي، وتاريخ سريان التعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

(ل) القوائم المالية التوضيحية ليست جزءاً من هذا المعيار، وسيتم إصدارها بشكل منفصل.

يقوم المصرف بتقييم الأثر المحتمل لهذا المعيار، ويتوقع تغييراً في بعض العروض والإفصاحات في القوائم المالية للمصرف.

▪ معيار المحاسبة المالي رقم (٤٠): اعداد التقارير المالية لنوافذ التمويل الاسلامي

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٠) في عام ٢٠٢١م. الهدف من هذا المعيار المعدل هو وضع متطلبات اعداد التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي، وهو ينطبق على جميع المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات إسلامية من خلال نوافذ التمويل الإسلامي. يحسن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم ١٨ "الخدمات المالية الإسلامية المقدمة من خلال المؤسسات المالية التقليدية". يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤م، مع السماح بالتطبيق المبكر. بناء على المراجعة الأولية، لا ترى الإدارة تأثير جوهري على القوائم المالية للمصرف.

▪ معيار المحاسبة المالي رقم (٤٣): محاسبة التكافل: الاعتراف والقياس

الهدف من هذا المعيار هو تحديد مبادئ الاثبات والقياس لترتيبات التكافل والمعاملات الإضافية (المكاملة) لمؤسسات التكافل. ويحل هذا المعيار محل معايير المحاسبة المالية الآتية: معيار المحاسبة المالي رقم (١٣) بشأن "الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض او العجز في شركات التأمين الإسلامية" ومعيار المحاسبة المالي رقم (١٥) بشأن "المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الإسلامية". سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٥م، مع السماح بالتطبيق المبكر. علماً بأن تطبيق هذا المعيار لا يوجد له تأثير جوهري على البيانات المالية للمصرف.

- **معيار المحاسبة المالي رقم (٤٥):** أشباه الأسهم (بما في ذلك حسابات الاستثمار) أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٥) أشباه الأسهم (بما في ذلك حسابات الاستثمار) في عام ٢٠٢٣م. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ اعداد التقارير المالية المتعلقة بالأدوات المصنفة على أنها أشباه الأسهم، مثل حسابات الاستثمار والأدوات المماثلة المستثمرة في المؤسسات المالية الإسلامية. ينطبق هذا المعيار على جميع الأدوات التي تلبي تعريف أشباه الأسهم المحتفظ بها لدى مؤسسة ما بما يتماشى مع الإطار المفاهيمي. سيسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦م، مع السماح بالتطبيق المبكر.
- **معيار المحاسبة المالي رقم (٤٦):** الموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٦) حول الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة في عام ٢٠٢٣م. الهدف من هذا المعيار هو ارساء مبادئ اعداد التقارير المالية المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة بما يتماشى مع الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية. ينطبق هذا المعيار على المؤسسات المالية الإسلامية التي تقوم بإعداد القوائم المالية بما يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالموجودات المدارة بصفة انتمائية دون السيطرة عليها باستثناء صندوق تكافل المشاركين/ صندوق استثمار المشاركين في مؤسسة تكافل، وصندوق استثماري تديره مؤسسة، باعتبارها منشأة قانونية منفصلة. سيسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦م، مع السماح بالتطبيق المبكر.
- **معيار المحاسبة المالي رقم (٤٧):** تحويل الموجودات فيما بين مجموعات الاستثمار أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٧) حول تحويل الموجودات فيما بين مجموعات الاستثمار في عام ٢٠٢٣م. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ اعداد التقارير المالية التي تنطبق فيما يتعلق بنقل الموجودات فيما بين مجموعات الاستثمار المختلفة لمؤسسة مالية إسلامية. ينطبق هذا المعيار على جميع تحويلات الموجودات فيما بين مجموعات الاستثمار المتعلقة بـ (حيثما تكون مادية، فيما بين الفئات الهامة من) حقوق الملكية وأشباه الأسهم والموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة لإدارة جميع المؤسسات، بغض النظر عن نوعها أو نموذج اعمالها. تشمل الموجودات المحولة الموجودات النقدية وغير النقدية. سيسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦م، مع السماح بالتطبيق المبكر.
- ٣) **المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة السارية والتي لم يتم تطبيقها من قبل المصرف**
- **معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠):** انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) حول انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية في سنة ٢٠١٧م. يهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ الخاصة بإعداد تقارير محاسبية ومالية حول انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية لمختلف الموجودات الإسلامية التمويلية والاستثمارية وبعض الموجودات الأخرى للمؤسسات المالية الإسلامية وتكوين مخصصات مقابل الالتزامات ذات المخاطر العالية من أجل تمكين مستخدمي القوائم المالية على وجه الخصوص من تقييم المبالغ الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية ذات الصلة بتلك الموجودات والمعاملات وتوقيتها والشكوك حولها بصورة عادلة. يحل معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) محل معيار المحاسبة المالي رقم (١١) الخاص بالمخصصات والاحتياطيات، وأجزاء من معيار المحاسبة المالي رقم (٢٥) حول الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المالية المماثلة فيما يتعلق بانخفاض القيمة.
- يصنف معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) الموجودات والتعرضات للمخاطر إلى ثلاث فئات استناداً إلى طبيعة المخاطر التي تتطوي عليها مثل (مخاطر الائتمان والمخاطر الأخرى) ويُحدد ثلاث طرق لتقييم خسائر كل فئة من فئات هذه الموجودات (١) طريقة الخسائر الائتمانية، (٢) طريقة صافي القيمة القابلة للتحقق، (٣) طريقة انخفاض القيمة.
- في تاريخ ١٢ يوليو ٢٠٢٣م أصدر البنك المركزي اليمني تعميم رقم (٢٦) بشأن معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) والذي يقضي فيه بتأجيل تطبيق المعيار الى اشعار اخر على ان يتم استكمال الإجراءات بحسب التعليمات الصادرة بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠٢٢م بشأن لجنة تسيير الاعمال لتطبيق المعيار.
- تعمل إدارة المصرف على تهيئة المتطلبات لتطبيق المعيار فور إقرار تطبيقه من قبل البنك المركزي اليمني.

▪ معيار المحاسبة المالي رقم (٣٢): الاجارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٣٢) الاجارة في سنة ٢٠٢٠ م. وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١ م. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (٣٢) "الاجارة والاجارة المنتهية بالتمليك".

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٢) يحدد مبادئ التصنيف، والاحتساب والقياس، والعرض والافصاح لمعاملات الاجارة (موجودات الايجار، بما في ذلك الاشكال المختلفة للاجارة المنتهية بالتمليك) التي تبرمها المؤسسات المالية الإسلامية كمؤجر ومستأجر. لم يطبق المصرف معيار المحاسبة المالي رقم (٣٢) "الاجارة والاجارة المنتهية بالتمليك".

٣,٢ الشركات التابعة والزميلة

٣,٢,١ الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلك المصرف بشكل مباشر او غير مباشر القدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية والقدرة على السيطرة عليها، وعادة يكون للمصرف حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. تثبيت الاستثمارات في الشركات التابعة (بالبيانات المستقلة) بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة ويتم تحميل قيمة هذا الانخفاض في قائمة الدخل.

٣,٢,٢ الشركات الزميلة

هي الشركات التي يمتلك المصرف بشكل مباشر او غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة وعادة يكون للمصرف حصة ملكية من ٢٠٪ الى ٥٠٪ من حقوق التصويت. يتم عرض الاستثمارات في الشركات الزميلة في القوائم المالية على أساس التكلفة وهي تمثل حصة المصرف المباشرة في الملكية وليس على أساس نتائج اعمال وصافي اصول الشركات المستثمر فيها. ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه المصرف من أصول للشراء وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أي تكاليف تعزى مباشرة لعملية الشراء.

٣,٣ المعاملات بالعملة الأجنبية

أ) عند إعداد القوائم المالية للمصرف يتم إثبات المعاملات الأخرى غير العملة الرئيسية للمصرف (العملة الأجنبية) على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. وفي نهاية كل فترة مالية يتم إعادة تقييم أرصدة البنود النقدية المثبتة بالعملة الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف المعلنة من البنك المركزي في ذلك التاريخ بما في ذلك أرصدة البنود النقدية في مناطق الارتفاع.

ب) لا يدخل المصرف في العقود الآجلة لمواجهة التزاماته بالعملة الأجنبية، كما لا يدخل في عقود الصرف للعملة الأجنبية لتغطية مخاطر سداد التزاماته المستقبلية بالعملة الأجنبية او متطلبات عملائه لمواجهة التزاماتهم بالعملة الأجنبية الناتجة عن تعاملاتهم مع المصرف.

٣,٤ العقود المالية

تتكون العقود المالية من أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية والأرصدة لدى البنك المركزي والصكوك وموجودات التمويل (بعد خصم الأرباح المؤجلة) والاجارة المنتهية بالتمليك. تدرج الأرصدة المتعلقة بهذه العقود بعد خصم مخصصات الانخفاض في القيمة.

٣,٤,١ ودائع لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد

تتضمن على مبالغ مودعة من وإلى المصرف على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

٣.٤.٢. حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار أموالاً يحتفظ بها المصرف في حسابات استثمار غير مقيدة، وله حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار المصرف باستثمار أموالهم بالطريقة التي يراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من استثمار هذه الأموال. يحتسب المصرف رسوم إدارة (رسوم المضارب) على أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار من إجمالي الإيراد من حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى حسابات أصحاب الاستثمارات المطلقة والادخار بعد توفير المخصصات، والاحتياطيات (احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار) وبعد طرح حصة المصرف كمضارب. يتم تخصيص الأرباح من قبل إدارة المصرف ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار. يتحمل المصرف المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه الأموال ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار.

يتم تخصيص الدخل المكتسب من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار فقط بين حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات.

تظهر أرصدة أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في احتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمارات، "إن وجدت". احتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي يخصصه المصرف من إيرادات المضاربة، قبل احتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب الودائع من الاستثمارات. احتياطي مخاطر الاستثمار هو المبلغ الذي يخصصه المصرف من إيرادات أصحاب حسابات الاستثمارات، بعد احتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب حسابات الاستثمارات. ينتج عن إنشاء هذه الاحتياطيات زيادة في المطلوبات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار.

٣.٤.٣. الوكالة

الوكالة هي اتفاق يقوم المصرف بموجبه بتقديم مبلغ محدد من المال إلى مؤسسات مالية (الوكيل)، الذي يقوم باستثمار هذا المبلغ بمعاملات تتوافق مع الشريعة الإسلامية ووفقاً لشروط محددة مقابل اتعاب محددة (مبلغ مقطوع من المال أو نسبة من المبلغ المستثمر).

٣.٤.٤. الصكوك

الصكوك هي عبارة عن أوراق مالية مسعرة وغير مسعرة مصنفة كاستثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة.

٣.٤.٥. المراجعة

المراجعة هي عقد بموجبية يقوم أحد الأطراف (البائع) ببيع الأصل إلى الطرف الآخر (المشتري) بالتكلفة مضافاً إليها الربح على أساس الدفع المؤجل، بعد قيام البائع بشراء الأصل على أساس وعد المشتري بشراء نفس الأصل على أساس المراجعة. يشتمل سعر البيع على تكلفة الأصل وهامش ربح متفق عليه. يسدد سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها مبلغ الربح) من قبل المشتري إلى البائع على أقساط على مدى فترة التمويل المتفق عليها.

يعتبر المصرف الوعد المقدم للشراء من قبل المشتري معاملة مربحة لصالح البائع ملزماً. تدرج المراجعات المستحقة القبض بالتكلفة بعد خصم الأرباح المؤجلة ومخصص الانخفاض في القيمة.

٣.٤.٦. المساومة

المساومة هي عقد بيع للسلعة إلى عميل المصرف دون بيان رأس المال والربح. وتتم المساومة بأن يتفاوض المشتري مع البائع في الثمن حتى يتفقا عليه من غير تعريف بكم اشتراها. يقوم البنك بتطبيق مبدأ الالتزام بالوعد في عقود المساومة وبما ينسجم مع المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

٣.٤.٧. الاستصناع

الاستصناع هو عقد بين المصرف والعميل، يقوم المصرف على أساسه ببيع أصل مطور وفقاً لمواصفات وثمان متفق عليهما مسبقاً مع العميل. وتدرج عمليات الاستصناع بالتكلفة مخصصاً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الانخفاض في القيمة.

٣.٤.٨. المضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين، بموجبه يقدم أحدهما الأموال ويسمى (برب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الآخر ويسمى (بالمضارب). ومن ثم يقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبراته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح الناتجة متفق عليها مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. يتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو انتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة بموجب عقد المضاربة، وإلا سيتحمل رب المال الخسارة. بموجب عقد المضاربة يجوز للمصرف التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة.

يتم إثبات المضاربة بالقيمة العادلة لأصول المضاربة بعد خصم الانخفاض، إن وجد، وتم سداد مبلغ رأس مال المضاربة. إذا أدى تقييم أصول المضاربة إلى فروق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية، فإنه يتم إثبات هذا الفرق كريح أو خسارة في قائمة الدخل.

٣.٤.٩. المشاركة

تستخدم عقود المشاركة لتقديم رأس مال مشترك أو تمويل مشروع. يساهم المصرف والعميل في رأس مال المشاركة. ويتم عادة تأسيس شركة ذات غرض خاص أو شراكة للقيام بالمشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً، غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد تكون المشاركات نقدية أو عينية، حسبما تم تقييمها في وقت إبرام المشاركة. تدرج المشاركات بالتكلفة بعد خصم الانخفاض في القيمة.

٣.٤.١٠. إجارة منتهية بالتمليك

الإجارة المنتهية بالتمليك هي اتفاقية يقوم بموجبها المصرف (كمؤجر) بتأجير أصل للعميل (المستأجر) بعد شراء/ اقتناء الأصل المحدد، سواءً من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه، حسب طلب العميل والوعد بالتأجير، مقابل بعض مدفوعات الإيجار لمدة تأجير أو فترات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، وكذلك الأساس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمصرف (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب الجدول الزمني المتفق عليه والصيغة المطبقة خلال مدة الإيجار.

يحتفظ المصرف (المؤجر) بملكية الأصل خلال مدة الإيجار. في نهاية مدة التأجير، وعند الوفاء بكافة الالتزامات من قبل العميل (المستأجر) بموجب اتفاقية الإجارة، يقوم المصرف (المؤجر) ببيع الأصل للمؤجر للعميل (المستأجر) بقيمة إسمية بناءً على تعهد بالبيع من قبل المصرف (المؤجر). وعادة ما تكون الأصول المؤجرة عقارات سكنية أو عقارات تجارية أو آلات ومعدات.

يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع أصول الإجارة المنتهية بالتمليك فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد) بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى أقصر إما من فترة عقد التأجير أو العمر الاقتصادي للأصل، أيهما أقل.

٣.٥. استثمارات مالية

تشتمل الاستثمارات المالية على استثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين واستثمارات في أدوات حقوق ملكية.

٣.٥.١. التصنيف

بموجب معيار المحاسبة المالي رقم ٣٣ "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة" يتم تصنيف كل استثمار على أنه استثمار في:-

(أ) أدوات حقوق ملكية

(ب) أدوات دين (متضمنة أدوات الدين النقدية وغير النقدية)

(ج) أدوات استثمارات أخرى.

ما لم تتم ممارسة خيارات الاعتراف المبدئي غير قابلة للإلغاء المنصوص عليها في الفقرة (١٠) من المعيار يجب على المؤسسة تصنيف الاستثمارات لاحقاً على أنها مقاسة إما (١) بالتكلفة المطفأة، (٢) القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو (٣) القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وذلك على أساس كل من:-

(أ) نموذج أعمال المصرف لإدارة الاستثمارات.

(ب) خصائص التدفق النقدي المتوقع للاستثمار بما يتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامي الأساسية.

■ التكلفة المطفأة

- يجب قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال التكلفة المطفأة في حالة استيفاء كل الشرطين التاليين:
- (أ) يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بمثل هذا الاستثمار بغرض تحصيل تدفقات نقدية متوقعة حتى تاريخ استحقاق الأداة.
- (ب) يمثل الاستثمار إما أداة دين أو أداة استثمار أخرى لها معدل عائد فعلي معقول قابل للتحديد.

■ القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

- يجب قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في حالة استيفاء كل الشرطين التاليين:-
- (أ) يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه بتحصيل كل من التدفقات النقدية المتوقعة وبيع الاستثمار.
- (ب) يمثل الاستثمار إما أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى لها معدل عائد فعلي معقول قابل للتحديد.

■ القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

- يجب قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ما لم يتم قياسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو لو كان قد تم التصنيف غير القابل للإلغاء عند الاعتراف المبدئي.

■ التصنيف غير القابل للإلغاء عند الاعتراف المبدئي

- قد يقوم المصرف باختيار غير قابل للإلغاء لتخصيص استثمار محدد عند الاعتراف الأولي كونه أن:-
- (أ) أداة حقوق ملكية كانت بخلاف ذلك تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل لعرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.
- (ب) أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى، مقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل لو كان القيام بذلك يزيد أو يخفض على نحو كبير عدم الانسجام في القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ بخلاف ذلك من قياس الأصول أو الالتزامات ذات الصلة أو الاعتراف بالأرباح أو الخسائر منها على أسس مختلفة.

■ ٣.٥.٢ الاعتراف وإلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف بالاستثمارات المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يتعاقد فيه المصرف لشراء أو بيع الأصل وفي ذلك التاريخ يصبح المصرف طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. يلغى الاعتراف باستثمارات الأوراق المالية عند انتهاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما يقوم المصرف بتحويل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري إلى الطرف الأخر.

■ ٣.٥.٣ القياس

■ القياس المبدئي

يتم القياس المبدئي للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة باستثناء تكلفة المعاملة التي يتم تكبدها في الاستحواذ على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والتي يتم تحميلها على قائمة الدخل.

■ القياس اللاحق

■ الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ المركز المالي ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل في الفترة التي تنشأ فيها. بعد الاعتراف المبدئي تقاس الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح ناقصاً خسارة الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بجميع الأرباح أو الخسائر الناشئة من عملية الإطفاء وتلك الناشئة من إلغاء الاعتراف أو خسارة الانخفاض في قيمة الاستثمارات في قائمة الدخل.

■ الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بقيمتها العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات في قائمة التغيرات في حقوق الملكية ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.

قد يختار المصرف أن يعرض ضمن القيمة العادلة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية بعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي يحتفظ بها للمتاجرة. يتم الاختيار على أساس كل أداة منفردة عند الاعتراف المبدئي وهو اختيار غير قابل للإلغاء.

الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية المذكورة لا يعاد تصنيفها لاحقاً على الإطلاق في قائمة الدخل، ويتضمن ذلك الاستبعاد. مع ذلك فإن الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في احتياطات القيمة العادلة يتم تحويلها إلى الأرباح المدورة عند استبعاد الاستثمار. خسائر انخفاض القيمة (ورد خسائر انخفاض القيمة) لا يعلن عنها بصورة منفصلة من التغييرات الأخرى في القيمة العادلة. توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على تلك الاستثمارات، يستمر الاعتراف. بها في قائمة الدخل، ما لم تمثل بصورة واضحة استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. بينما بالنسبة للاستثمارات ذات طبيعة أدوات دين والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في قائمة التغيرات في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل.

٣.٥.٤. مبادئ القياس

■ قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة للأصل أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يقاس به الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منه مدفوعات السداد الأصلية مضافاً إليه أو مخصوماً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المبدئي المعترف به ومبلغ الاستحقاق ناقصاً أي تخفيض لخسارة الانخفاض في القيمة. كما يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً متمماً لمعدل الربح الفعلي.

■ قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد التزام بين طرفين (بائع ومشتري) مطلعين وراغبين في معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية. ويقاس المصرف القيمة العادلة للاستثمارات المسعرة باستخدام سعر إقبال السوق لتلك الأداة. بالنسبة للاستثمار الذي ليس لديه سعر متداول بالسوق، يتم تحديد تقدير معقول للقيمة العادلة من خلال الرجوع إلى القيمة الحالية بالسوق لأداة أخرى. والتي هي مماثلة لها إلى حد كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يحدد المصرف قيم البنود المماثلة للنقد عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية على معدلات الربح الحالية لعقود ذات شروط أو مخاطر مماثلة.

٣.٦. الانخفاض في قيمة الأصول المالية

يتم عمل تقييم بتاريخ المركز المالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت وجود انخفاض في قيمة أصل مالي محدد. الأدلة الموضوعية على الانخفاض في قيمة الأصول المالية (بما في ذلك الاستثمارات في أوراق مالية) يمكن أن تشكل عجز أو تأخر المقترض في السداد، أو إعادة هيكلة التمويل أو المبلغ المدفوع مقدماً من قبل المصرف بشروط لا يعتبرها المصرف مثالية في ظروف أخرى، أو وجود مؤشرات على أن المقترض أو المصدر سيعلن إفلاسه، أو الركود في سوق نشطة لأوراق مالية، أو أي معلومات ملاحظة تتعلق بمجموعة من الأصول كتغيرات سلبية في وضع مدفوعات المقترضين. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم احتساب أية خسارة للانخفاض ضمن قائمة الدخل.

ويتم تحديد الانخفاض كما يلي:-

- الأصول المدرجة بالقيمة العادلة، فإن الانخفاض هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة.
- الأصول المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تحديد الانخفاض بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على أساس سعر الربح الفعلي الأصلي.
- الأصول المدرجة بالتكلفة، فإن الانخفاض يحسب بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة على أساس معدل العائد الحالي في السوق لأصل مالي مماثل.

٣.٦.١. تقييم عمليات تمويل المراجعة والمساومة والاستصناع

(أ) تثبت الديون المتعلقة بعمليات تمويل المراجعة والمساومة والاستصناع سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل بالتكلفة مضافاً إليها الأرباح المتفق عليها بعقود المراجعة أو المساومة أو الاستصناع، وتطبيقاً لمنشورات وتعليمات البنك المركزي اليمني يتم تكوين مخصص لتمويل عقود عمليات المراجعة أو المساومة أو الاستصناع أو الالتزامات العرضية بذاتها، بالإضافة إلى نسبة مئوية لمواجهة المخاطر العامة تحسب من إجمالي التمويل والالتزامات العرضية الأخرى. مستبعداً منها الأرصدة المغطاة بودائع أو كفالات مصرفية صادرة عن بنوك خارجية ذات ملاءة، ويكون المخصص في ضوء الدراسات التفصيلية الدورية لأرصدة تمويل عقود عمليات المراجعة والمساومة والاستصناع والالتزامات العرضية وذلك طبقاً للنسب التالية كحد أدنى:-

النسبة	البيان
	ديون عمليات تمويل المراجعة والمساومة والاستصناع المنتظمة متضمنة تمويلات تحت المراقبة
٢٪	ديون منتظمة (مستحقة لفترة أقل من ٩٠ يوم)
١٥٪	ديون غير المنتظمة
٤٥٪	ديون دون المستوى (مستحقة لفترة أكثر من ٩٠ يوم وأقل من ١٨٠ يوم)
١٠٠٪	ديون مشكوك في تحصيلها (مستحقة لفترة أكثر من ١٨٠ يوم وأقل من ٣٦٠ يوم) ديون رديئة (مستحقة لفترة أكثر من ٣٦٠ يوم)

(ب) يتم إعدام الديون المتعلقة بتمويل عمليات المراجعة والمساومة والاستصناع في حالة عدم جدوى الإجراءات المتخذة حيالها لتحصيلها، أو بناء على التعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني في ضوء أعمال الفحص التي يقوم بها. وذلك خصماً من المخصص، وعند تحصيل المديونية وانقضاء الحاجة للمخصص المكون سابقاً يتم اثباتها كإيرادات في قائمة الدخل.

(ج) تظهر الديون المتعلقة بتمويل عمليات المراجعة والمساومة والاستصناع سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل بقائمة المركز المالي بقيمتها الصافية بعد خصم المخصصات المتعلقة بها (مخصص الديون غير المنتظمة ومخصص المخاطر العامة على الديون المنتظمة) وكذا بعد خصم رصيد الإيرادات المؤجلة والمجنبة في تاريخ القوائم المالية.

٣.٦.٢. تقييم الاستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة

(أ) تثبت قيمة الاستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة النقدية على أساس المبلغ المدفوع لرأس مال المضاربة أو المشاركة. في حين تثبت قيمة الاستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة العينية على أساس القيمة المتفق عليها بين المصرف والعميل أو الشريك على ان تثبت أية فروق بين تلك القيمة الدفترية كأرباح أو خسائر ترحل الى قائمة الدخل.

تطبيقاً لمنشورات وتعليمات البنك المركزي اليمني، يتم تكوين مخصص للاستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة بذاتها التي تحقق خسائر في نتائجها بالإضافة إلى نسبة مئوية لمواجهة المخاطر العامة تحسب من إجمالي الاستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة الأخرى مستبعداً منها الأرصدة المغطاة بودائع أو كفالات مصرفية صادرة عن بنوك خارجية ذات ملاءة، ويكون المخصص في ضوء الدراسات التفصيلية الدورية لأرصدة الاستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة وذلك طبقاً للنسب التالية كحد أدنى:-

النسبة	البيان
	عمليات المضاربة والمشاركة المنتظمة متضمنة تمويلات تحت المراقبة
٢٪	ديون منتظمة (مستحقة لفترة أقل من ٩٠ يوم)
	الديون غير المنتظمة
١٥٪	ديون دون المستوى (مستحقة لفترة أكثر من ٩٠ يوم وأقل من ١٨٠ يوم)
٤٥٪	ديون مشكوك في تحصيلها (مستحقة لفترة أكثر من ١٨٠ يوم وأقل من ٣٦٠ يوم)
١٠٠٪	ديون رديئة (مستحقة لفترة أكثر من ٣٦٠ يوم)

(ب) في نهاية كل سنة مالية يتم تخفيض رأس مال المضاربة والمشاركة بقيمة الخسائر التي لحقت برأس المال، وتحمل هذه الخسائر على قائمة الدخل.

(ج) تظهر أرصدة الاستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة بقائمة المركز المالي بالقيمة الدفترية التي تتمثل في التكلفة ناقصاً الخسائر المحققة والمخصصات المتعلقة بها (مخصص الديون غير المنتظمة ومخصص المخاطر العامة على الديون المنتظمة).

٣.٦.٣. الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك

- أ) تثبت الأصول المققتة بغرض الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك بالتكلفة التاريخية ناقصاً مجمع الإهلاك وأي انخفاض في قيمتها، ويتم اهلاكها- فيما عدا الأراضي- بطريقة القسط الثابت وذلك على مدى عمر عقد التأجير.
- ب) في نهاية مدة الإجارة تنتقل ملكية الأصول المؤجرة الى المستأجر شريطة ان يكون المستأجر قد سدد جميع أقساط الإجارة.

٣.٦.٤. تقييم الأصول التي الت ملكيتها للمصرف وفاء لديون بعض العملاء

تدرج الأصول التي الت ملكيتها للمصرف بقائمة المركز المالي ضمن بند "ارصدة مدينة وأصول أخرى" وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني وذلك بالقيمة التي آلت بها للمصرف ناقصاً اي انخفاض في قيمتها في تاريخ القوائم المالية، إن وجدت، ويتم تحميل هذا الانخفاض على قائمة الداخل، وفي حالة ارتفاع قيمة تلك الأصول يضاف الفرق بقائمة الدخل في حدود ما سبق تحميله خلال الفترة المالية السابقة.

٣.٧. تحقق الإيراد

٣.٧.١. المراجعة والمساومة والاستصناع

- تثبت أرباح عقود المراجعة والمساومة والاستصناع على أساس الاستحقاق، حيث يتم إثبات كافة الأرباح عند اتمام عقد المراجعة كإيرادات مؤجلة، وترحل لقائمة الدخل على أساس نسبة التمويل وفقاً لطريقة القسط المتناقص على مدار فترة العقد وذلك وفقاً لفتوى هيئة الرقابة الشرعية.
- تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني يتم التوقف عن اثبات ارباح العقود غير المنتظمة بقائمة الدخل.

٣.٧.٢. الاستثمارات في عقود المضاربات والمشاركات

- تثبت ارباح الاستثمارات في عقود المضاربات والمشاركات التي تنشأ وتنتهي خلال السنة المالية في قائمة الدخل في تاريخ تصفية عقد المضاربة او المشاركة.
- تثبت ارباح الاستثمارات في عقود تمويل المضاربات والمشاركات التي تستمر لأكثر من سنة مالية وذلك في حدود الأرباح الموزعة نقداً من هذه العمليات خلال الفترة المالية.

٣.٧.٣. إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيراد الأرباح من الشركات الزميلة عند استلام المصرف لحصته من تلك الأرباح.

٣.٧.٤. الإجارة المنتهية بالتمليك

يتم إثبات إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك بما يتناسب مع الفترات المالية على مدى فترة الإيجار.

٣.٧.٥. إيرادات الرسوم والعمولات

تعتبر إيرادات الرسوم والعمولات جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للأدوات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الأصول المالية، يتم اثبات إيرادات الرسوم والعمولات عند تأدية الخدمات المرتبطة بها.

٣.٧.٦. إيرادات الوكالة

يتم الاعتراف بالإيرادات المقدره من الوكالة على أساس الاستحقاق على مدار الفترة مع تعديلها بالإيرادات الفعلية عند استلامها. ويتم احتساب الخسائر في تاريخ الاقرار من قبل الوكيل.

٣.٧.٧. إيرادات الصكوك والودائع

يتم احتساب إيرادات الصكوك وكذا إيرادات وتكاليف الودائع باستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

٣.٧.٨. المخصصات المستردة (انتفى الغرض منها)

يتم اثبات المخصصات المستردة (انتفى الغرض منها) ضمن بند إيرادات عمليات أخرى بقائمة الدخل وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني.

٣.٨. الاستثمارات العقارية

الاستثمارات العقارية عبارة عن عقارات محتفظ بها لأغراض تأجيرها أو بيعها في المستقبل بسعر أفضل أو لكليهما. ووفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (٢٦) يتم اثبات الاستثمار العقاري مبدئياً بالتكلفة ويتم قياسه لاحقاً بناءً على النية ما إذا كان الاحتفاظ بالاستثمار العقاري لغرض الاستخدام أو البيع. ويقوم المصرف بتطبيق نموذج القيمة العادلة للاستثمارات العقارية. وبموجبه يتم اثبات أي مكاسب غير محققة مباشرة في حقوق الملكية، كما يتم تعديل أي خسائر غير محققة في حقوق الملكية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر. عندما تتجاوز الخسائر غير المحققة الرصيد المتوفر في حقوق الملكية، فإنه يتم إثباتها في قائمة الدخل. في حالة وجود خسائر غير محققة تم إثباتها في قائمة الدخل في الفترة المالية السابقة فإنه يتم إثبات المكاسب غير المحققة للفترة المالية الحالية في قائمة الدخل إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في قائمة الدخل.

٣.٩. الممتلكات والمعدات وأهلاكها

٣.٩.١. الاعتراف والقياس

تثبت الممتلكات والمعدات بتكلفتها التاريخية ناقصاً مجمع الإهلاك وخسائر الانخفاض في قيمة تلك الممتلكات -إن وجد- وتشمل التكلفة جميع التكاليف المنسوبة مباشرة لشراء الأصل. كما تتضمن تكلفة الممتلكات التي تم إنشائها ذاتياً تكلفة المواد والأجور وأية مواد مستهلكة من التكاليف المنسوبة مباشرة لوضع الأصل في الحالة التشغيلية التي تمكنه من تحقيق الغرض الذي تم بناؤه من أجله، كما تشمل أيضاً التكاليف اللازمة لفك الأصل وإعادة ترميم الموقع. البرمجيات التي يتم شراؤها باعتبار أنها ضرورية لتمكين المعدات من أداء الغرض المطلوب منها يتم رسملتها كجزء من تكلفة تلك المعدات.

عندما تكون أجزاء من الممتلكات والمعدات ذات أعمار افتراضية مختلفة يتم إدراجها كبنود مستقلة (المكونات الرئيسية) ضمن الممتلكات والمعدات.

يتم استبعاد الأصل الثابت عند التخلص منه أو عندما يكون من المتوقع عدم الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية متوقع تحقيقها من استمرار استخدام هذه الأصل، وفي العام الذي تم فيه استبعاد الأصل، يتم إدراج الربح أو الخسارة الناتجة من عملية الاستبعاد (الفرق بين صافي قيمة الاستبعاد المحقق من عملية البيع وصافي القيمة الدفترية للأصل) بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات ومصاريف أخرى.

٣.٩.٢. التكاليف اللاحقة

تتم رسلة التكاليف المتعلقة باستبدال جزء من الممتلكات والمعدات كجزء من تكلفة هذا الأصل، وتتم رسلة التكاليف اللاحقة على الممتلكات والمعدات فقط عندما تؤدي هذه التكاليف إلى زيادة في القيمة الاقتصادية المستقبلية لهذه الممتلكات، ويمكن قياس هذه التكاليف بصورة جيدة، ويتم استبعاد القيمة الدفترية للجزء المستبعد. التكاليف اليومية لخدمة الممتلكات والمعدات تسجل في قائمة الدخل عند استحقاقها.

٣.٩.٣. الإهلاك

يحسب الإهلاك بناءً على تكلفه الممتلكات والمعدات ناقصاً قيمتها التخريدية (إن وجدت). يتم تقدير العمر الإنتاجي لكل جزء من الأصل الثابت وإذا كان لهذا الجزء عمر إنتاجي مختلف عن باقي مكونات الأصل فسوف يتم إهلاكه بشكل منفصل. ويتم إهلاك هذه الممتلكات -فيما عدا الأراضي- بطريقة القسط الثابت وتحميل مبلغه على قائمة الدخل وعلى مدى العمر الإنتاجي المقدر لها. وفيما يلي، بيان بالإعمار الإنتاجية المقدر لتلك الممتلكات لأغراض احتساب الإهلاك:

البيان	العمر الإنتاجي المقدر بالسنوات
مباني	٤٠ سنة
تحسينات مباني مستأجرة	١٠ سنوات أو فترة الإيجار أيهما أقل
آلات ومعدات	٥ سنوات - ١٠ سنوات
سيارات ووسائل نقل	٥ سنوات
أثاث ومفروشات	٧ سنوات
معدات تقنية المعلومات	٥ سنوات

ويعاد النظر سنوياً بمعرفة إدارة المصرف في كل من طريقة الإهلاك والعمر الإنتاجي المقدر وكذلك القيم المقدر كخردة في نهاية العمر الإنتاجي المقدر للأصول (إن وجدت).

٣.١٠. الانخفاض في قيمة الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة في حال وجود هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. تتمثل القيمة القابلة للاسترداد لأحد الأصول أو وحدة منتج للنقد بالقيمة الحالية المستخدمة وقيمه العادلة ناقصاً تكاليف البيع. إيها أكبر. عند تقييم قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية إلى قيمها الحالية باستخدام معدل الخصم الذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الخالصة بهذا الأصل. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن قائمة الدخل إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة المرحلة لأصل قيمته القابلة للاسترداد.

٣.١١. الالتزامات العرضية والارتباطات

تظهر الالتزامات العرضية التي يدخل فيها المصرف طرفاً خارج قائمة المركز المالي -بعد خصم التأمينات المحصلة عنها- تحت بند "الالتزامات عرضية وارتباطات" باعتبارها لا تمثل أصولاً أو التزامات فعلية في تاريخ القوائم المالية.

٣.١٢. النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المصرفية بخلاف أرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر.

٣.١٣. مخصصات أخرى

يتم الاعتراف بمخصص ما عندما يكون لدى المصرف التزام حالي قانوني أو استتاجي يمكن تقديره بصورة موثوقة نتيجة لحدث سابق، ويكون من المحتمل أن يستلزم تدفقات خارجية للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام. وإذا كان تأثير القيمة الزمنية للمبالغ جوهرياً، يتم تحديد المخصصات من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمبالغ، عندما يكون مناسباً، والمخاطر المتعلقة بالالتزامات.

٣.١٤. منافع نهاية الخدمة

- يتم احتساب وصداد الضمان الاجتماعي لموظفي المصرف بواقع ١٨٪ من إجمالي رواتب الموظفين، يتم استقطاع حصة الموظفين بواقع ٧٪ ويتحمل المصرف نسبة ١١٪. ويتم سداد الاشتراكات للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل اليوم العاشر من الشهر التالي. تحمل مساهمة المصرف في قائمة الدخل ضمن بند تكاليف الموظفين.
- تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على موظفي المصرف فيما يتعلق بحقوق ترك الخدمة.

٣.١٥. المقاصة

تتم مقاصة الأصول والالتزامات المالية واطهار صافي المبلغ في قائمة المركز المالي فقط إذا كان هناك حق شرعي أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وإن المصرف يعترف إما السداد على أساس صافي المبلغ أو يعترف بتحقيق الأصل وصداد الالتزام في الوقت ذاته.

٣.١٦. عقود الإيجار

تصنف العقود كعقود إيجار تمويلي عندما تنقل شروط العقد جميع المخاطر والمنافع الناتجة عن الملكية إلى المستأجر، وتصنف ببقية عقود الإيجار كعقود تشغيلية، وتحمل الإيجارات المستحقة الدفع بحكم هذه العقود على قائمة الدخل على أساس القسط الثابت وعلى مدى فترة الإيجار.

٣.١٧. العائد على الأسهم

يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة صافي الأرباح (الخسائر) العائدة لحاملي الأسهم العادية بالمصرف على عدد الأسهم أو المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

٣.١٨. توزيعات الأرباح للمساهمين

يتم إثبات توزيعات الأرباح للمساهمين في حقوق الملكية في السنة التي تقرر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات.

٣.١٩. الضرائب

تخضع عمليات المصرف داخل الجمهورية اليمنية للضرائب طبقاً للقوانين والتعليمات الضريبية السارية، حيث يتم احتساب الضرائب المستحقة على المصرف طبقاً لقانون ضرائب الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م، ويتم إثبات الالتزامات الضريبية بعد إجراء الدراسة اللازمة. وتحتسب الضريبة المستحقة بناءً على الربح الضريبي للسنة، إذ يختلف الربح الضريبي للسنة عن الربح المحاسبي في قائمة الدخل، وذلك نتيجة لاستبعاد بنود إيرادات أو مصاريف تعتبر خاضعة أو غير خاضعة للضريبة بشكل مؤقت أو نهائي وباستخدام المعدلات الضريبية السارية في تاريخ قائمة المركز المالي.

٣.٢٠. الإيرادات المخالفة للشريعة

يقوم المصرف بتسجيل الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية ضمن بند الأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى ويتم الصرف منها في الأوجه التي تقرها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف.

٣.٢١ حسابات جارية العملاء

يتم احتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الاستثمارية) عند استلامها من قبل المصرف. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها واستلامها من قبل المصرف بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

٣.٢٢ حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً يحتفظ بها المصرف في حسابات استثمار غير مقيدة وله حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب حسابات الاستثمار المصرف باستثمار أموالهم بالطريقة التي يراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من استثمار هذه الأموال.

يتم تحديد العائد المستحق على حسابات الاستثمار المطلقة والادخار على أساس عقد المضاربة الذي يتم بموجبه الاتفاق على المشاركة في الربح والخسارة الناتجة عن المعاملات الإسلامية المختلفة خلال الفترة المالية.

٤. إشراف البنك المركزي اليمني

يخضع نشاط المصرف لإشراف البنك المركزي اليمني وفقاً للقوانين المنظمة لعمل البنوك بالجمهورية اليمنية وكذلك ما يخص نشاط البنوك الإسلامية.

٥. هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

يخضع المصرف لإشراف هيئة شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء أو أكثر تعيينهم الجمعية العامة العادية للمصرف وتختص مسؤولياتهم في رقابة الجوانب الشرعية لنشاط المصرف طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

٦. الزكاة

يتم احتساب الزكاة المستحقة على المصرف وفقاً للقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩م وتعديلاته والتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للزكاة، ويقوم المصرف بتكوين مخصص لفريضة الزكاة الشرعية وتوريدها إلى الجهة الرسمية المختصة. إن إخراج الزكاة من أصحاب حسابات الاستثمار والحسابات الأخرى هي من مسؤولية أصحاب هذه الحسابات.

٧. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

٧.١ الأدوات المالية

أ) تتمثل الأدوات المالية للمصرف في الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية وموجودات التمويل وكذا الاستثمارات في أوراق مالية وأصول مالية أخرى، وتتضمن الالتزامات المالية الأرصدة المستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية والحسابات الجارية للعملاء والودائع الأخرى وحسابات أصحاب الاستثمارات المطلقة والادخار والتزامات مالية أخرى، كما تتضمن الأدوات المالية الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن بند التزامات عرضية وارتباطات، وبين الإيضاح رقم (٣) من الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية السياسات المحاسبية بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

ب) تدرج القيمة العادلة: يقوم المصرف بقياس القيمة العادلة باستخدام التدرج التالي للقيمة العادلة والذي يعكس مدى أهمية المدخلات المستخدمة في هذا القياس:

- المستوى الأول للقيمة العادلة ويمثل الأسعار المتداولة (غير المعدلة) لأصول مماثلة في أسواق فعالة.
- المستوى الثاني للقيمة العادلة العناصر الأخرى بخلاف الأسعار المتداولة ضمن المستوى الأول والتي يتم ملاحظتها بشكل مباشر (من خلال الأسعار) أو بشكل غير مباشر (يتم اشتقاقها من الأسعار). تشمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة، أو اساليب تقييم أخرى بحيث تكون جميع المدخلات الهامة قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.

- المستوى الثالث للقيمة العادلة ويمثل اساليب التقييم باستخدام مدخلات غير قابلة للملاحظة وتشتمل هذه الفئة على جميع الأدوات التي تستند اساليب تقييمها على مدخلات غير قابلة للملاحظة بحيث يكون للمدخلات غير القابلة للملاحظة أثراً كبيراً في تقييم الأداة. وخلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وكذا ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م لم يكن هناك أي تحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة.

ج) الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية:

وهي الأصول والالتزامات المالية النقدية أو التي لها فترة استحقاق أقل من ثلاثة أشهر وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة.

(د) القيمة العادلة للأدوات المالية:

تتمثل القيمة العادلة للأصول المالية المتداولة بالأسعار المعلنة عنها عند إقفال العمل بتاريخ القوائم المالية في الأسواق المالية (Bid Price). وفي حالة عدم توفر أسعار معلنة لبعض الأصول المالية، يتم تقدير قيمتها العادلة بمقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها، أو يتم إدراجها بالتكلفة بعد خصم قيمة الانخفاض عندما لا يتوفر لها تقدير موضوعي يعتمد عليه لتحديد قيمتها العادلة. ويوضح الجدول التالي مقارنة تصنيف المصرف لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية وقيمتها الدفترية مقارنة بالقيمة العادلة للأدوات المالية بالمصرف والمدرجة بالقوائم المالية وفقاً لأسعار الصرف المعلنة من البنك المركزي اليمني. (لا يحتوي الجدول على القيمة العادلة للأصول والالتزامات غير المالية):-

القيمة العادلة من خلال بيان	القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	التكلفة المطفأة/ الأخرى	إجمالي القيمة المرحلة	القيمة العادلة
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني

٢٠٢٣ م

الأصول المالية:

٣٣,٢٧٤,٥٥٧	٣٣,٢٧٤,٥٥٧	٣٣,٢٧٤,٥٥٧	-	-	نقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني
٣٦,٥٠٢,٣١٠	٣٦,٥٠٢,٣١٠	٣٦,٥٠٢,٣١٠	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٢,٨٠٦,١٩١	٢,٨٠٦,١٩١	٢,٨٠٦,١٩١	-	-	موجودات التمويل
٧٤٢,٣٦٦	٧٤٢,٣٦٦	٧٤٢,٣٦٦	-	-	استثمارات في أوراق مالية
٧٣,٣٢٥,٤٢٤	٧٣,٣٢٥,٤٢٤	٧٣,٣٢٥,٤٢٤	-	-	

الالتزامات المالية:

٧,١٨٧,٥٣٧	٧,١٨٧,٥٣٧	٧,١٨٧,٥٣٧	-	-	أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية
٤٧,٦٥١,٤٧٥	٤٧,٦٥١,٤٧٥	٤٧,٦٥١,٤٧٥	-	-	حسابات جارية وودائع أخرى
١٥,١٦٤,٥٣٣	١٥,١٦٤,٥٣٣	١٥,١٦٤,٥٣٣	-	-	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والادخار
٧٠,٠٠٣,٥٤٥	٧٠,٠٠٣,٥٤٥	٧٠,٠٠٣,٥٤٥	-	-	

٢٠٢٢ م

الأصول المالية:

٢٨,٩٩٥,١٣٨	٢٨,٩٩٥,١٣٨	٢٨,٩٩٥,١٣٨	-	-	نقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني
٣٠,٠٨٢,٠٨٤	٣٠,٠٨٢,٠٨٤	٣٠,٠٨٢,٠٨٤	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٢,٧١٦,٦٩٢	٢,٧١٦,٦٩٢	٢,٧١٦,٦٩٢	-	-	موجودات التمويل
٧٤٢,٣٦٦	٧٤٢,٣٦٦	٧٤٢,٣٦٦	-	-	استثمارات في أوراق مالية
٦٢,٥٣٦,٢٨٠	٦٢,٥٣٦,٢٨٠	٦٢,٥٣٦,٢٨٠	-	-	

الالتزامات المالية:

٤,١٥٠,٢٦٧	٤,١٥٠,٢٦٧	٤,١٥٠,٢٦٧	-	-	أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية
٤٢,٣٧٩,٩٢٠	٤٢,٣٧٩,٩٢٠	٤٢,٣٧٩,٩٢٠	-	-	حسابات جارية وودائع أخرى
١٤,٣٢٨,١٨٧	١٤,٣٢٨,١٨٧	١٤,٣٢٨,١٨٧	-	-	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والادخار
٦٠,٨٥٨,٣٧٤	٦٠,٨٥٨,٣٧٤	٦٠,٨٥٨,٣٧٤	-	-	

٧.٢. إدارة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية

٧.٢.١. مقدمة واحة عامة

تتم إدارة المخاطر الضمنية (المتأصلة) المتعلقة بأنشطة وعمليات المصرف المختلفة من خلال إجراءات مستمرة لتحديدها وقياسها ومراقبتها، بالإضافة لأساليب الرقابة الأخرى لتبقى في إطار الحدود المسموح بها. وتعتبر إدارة المخاطر من العمليات ذات الأهمية لضمان استمرارية تحقيق المصرف للأرباح. ويتحمل كل فرد بالمصرف المخاطر الواقعة في إطار مسؤولياته لاستمرارية ربحية المصرف. تشمل أعمال المصرف على تحمل مخاطر بصورة مدروسة وادارتها بصورة مهنية. المهمة الأساسية لإدارة المخاطر بالمصرف هي تحديد جميع المخاطر الرئيسية، وقياس تلك المخاطر وإدارة مراكز الخطر وتحديد توزيعات رأس المال. يقوم المصرف بمراجعة السياسات وأنظمة المخاطر لديه بصورة دورية لتعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات بالسوق.

يهدف المصرف الى تحقيق توازن مناسب بين الخطر والعائد وتقليص الأثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمصرف. يعرف المصرف المخاطر على انها احتمال الخسائر او الأرباح المتنازل عنها والتي يمكن ان تتسبب بها عوامل داخلية او خارجية. المخاطر الناتجة من الأدوات المالية التي يتعرض لها المصرف هي المخاطر المالية والتي تتضمن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والمخاطر الأخرى.

٧.٢.٢. هيكل إدارة المخاطر

يعتبر مجلس الإدارة هو المسؤول عن تحديد المخاطر والتحكم بها، غير ان هناك عدة جهات مسؤولة عن إدارة ورصد المخاطر بالمصرف ومنها:-

- اللجنة التنفيذية، وهي المسؤولة عن مراقبة عملية إدارة المخاطر ككل داخل المصرف.
- لجنة المخاطر، ودورها الرئيسي هو اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر ومراقبة المحافظ وتقديم تقارير للمخاطر للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، بالإضافة لاعتماد مراقبة المعاملات الائتمانية.
- لجنة الأصول والالتزامات، لجنة الأصول والالتزامات مسؤولة عن الإدارة الكلية للمركز المالي ووضع السياسات والأهداف لإدارة الأصول والالتزامات لقائمة المركز المالي للمصرف من حيث الهيكل، التوزيع، المخاطر والعوائد وتأثيرها على الربحية.
- التدقيق الداخلي، يتم التدقيق على إدارة المخاطر من قبل إدارة التدقيق الداخلي في المصرف والتي تفحص كل من ملاءمة الإجراءات والالتزام بها إضافة الى تدقيق محدد لوظيفة إدارة المخاطر بحد ذاتها وفقا لخطة التدقيق المعتمدة.

٧.٢.٣. قياس المخاطر

يتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر، وتعكس هذه الحدود استراتيجية عمل المصرف وعوامل السوق المختلفة المحيطة، بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول، مع التركيز على قطاعات مالية معينة، حيث يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة للمصرف وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تتجم عنها، هذا ويتعرض المصرف لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (مخاطر سعر العائد ومخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية) وكذا مخاطر التشغيل وبعض المخاطر الأخرى.

أ) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية للمصرف والتي تنشأ نتيجة لعجز عميل او طرف مقابل في الأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. تعتبر عمليات تمويل المرابحة والمساومة والمضاربة والمشاركة والإجارة المنتهية بالتملك والاستصناع والديون المتعلقة بها وكذا أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك والاستثمارات المالية والحقوق والتعهدات من الغير من الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة المدينين على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الاستحقاق.

إدارة مخاطر الائتمان

يقوم المصرف باستخدام نظام داخلي لتصنيف المخاطر لتقييم الجدارة الائتمانية للمقترض والأطراف المقابلة. يشتمل نظام المخاطر على ٥ مستويات، المستوى الأول والثاني يتعلق بالديون العاملة (منتظمة وتحت المراقبة) والمستويات من الثالث للخامس هي ديون غير عاملة ولكل منها بيان خاص بتصنيف يتلاءم مع متطلبات البنك المركزي اليمني.

الدرجة	الفئة	معيان التصنيف
٣	ديون دون المستوى	متأخرة السداد لأكثر من ٩٠ يوماً، وتظهر بعض الخسائر نتيجة لعوامل سلبية قد تعوق السداد.
٤	ديون مشكوك في تحصيلها	متأخرة السداد لأكثر من ١٨٠ يوماً، ووفقاً للمعطيات فإن تحصيل كامل المبلغ يكون مشكوك فيه مما يؤدي لخسارة جزء من التمويل.
٥	ديون رديئة	متأخرة السداد لأكثر من ٣٦٠ يوماً، وقد لا يتم استرداد أي مبلغ.

وفيما يلي إجمالي محفظة الديون العاملة للمصرف على أساس تصنيفات الائتمان الداخلية (بدون الأخذ في الاعتبار قيمة الضمانات النقدية مقابل تلك الديون):-

الدرجة	الفئة	٢٠٢٣ م	٢٠٢٢ م
٢-١	منتظمة وتحت المراقبة	٣,٠٥١,٢٢٧	٣,٠٥٧,٧٦٢

بالإضافة لذلك وتطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (١٠) لسنة ١٩٩٧م بشأن مخاطر الائتمان فإن المصرف يلتزم بحد أدنى من المعايير وذلك لإمكان تحقيق إدارة أفضل لمخاطر الائتمان، وفي سبيل ذلك يقوم المصرف بالإجراءات الآتية:-

- إعداد الدراسة الائتمانية عن العملاء والبنوك وتحديد معدلات الخطر الائتماني المتعلقة بذلك قبل التعامل معهم.
- الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي قد تنشأ في حالة تعثر العملاء أو البنوك.
- المتابعة والدراسة الدورية للعملاء والبنوك بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية وتقدير المخصصات المطلوبة للديون والأرصدة غير المنتظمة.
- توزيع العمليات والاستثمارات على قطاعات مختلفة تلافياً لتركز المخاطر.

الجدول التالي يوضح الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لمكونات المركز المالي ويظهر الحد الأقصى للمخاطر بالإجمالي دون الأخذ في الاعتبار العوامل المخففة من تأثير المخاطر باستخدام اتفاقيات الضمانات (قبل خصم أي ضمانات):-

٢٠٢٣ م	٢٠٢٢ م	
٥,٢١٤,١٠٨	٤,٦٧٣,٩١٣	نقدية بالسندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني (لا تتضمن النقدية)
٣٦,٥٠٢,٣١٠	٣٠,٠٨٢,٠٨٤	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٢,٨٠٦,١٩١	٢,٧١٦,٦٩٢	موجودات التمويل
٧٤٢,٣٦٦	٧٤٢,٣٦٦	استثمارات في أوراق مالية
٥,٩٦٨,١٧٩	٥,٩٣٧,١٢٧	استثمارات في شركات تابعة وزميلة
٩٧٥,٩٧٥	٩٧٥,٩٧٥	استثمارات عقارية
٣,٦٣٨,٢٢٠	٣,٥٢٥,٧٧٣	أرصدة مدينة وأصول أخرى - بعد خصم المدفوعات المقمنة
٥٥,٨٤٧,٣٤٩	٤٨,٦٥٣,٩٣٠	
٤,٧٦٨,٣٦٨	٥,٤٤٨,٩٢١	التزامات عرضية وارتباطات
٦٠,٦١٥,٧١٧	٥٤,١٠٢,٨٥١	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

يوضح الجدول التالي مخاطر الائتمان بقيمتها الدفترية قبل وبعد خصم الضمانات حسب قطاعات الاعمال للأطراف المقابلة:-

البيان	٢٠٢٣م		٢٠٢٢م	
	إجمالي الحد الأقصى للمخاطر ألف ريال يمني	صافي الحد الأقصى للمخاطر ألف ريال يمني	إجمالي الحد الأقصى للمخاطر ألف ريال يمني	صافي الحد الأقصى للمخاطر ألف ريال يمني
حكومي	٢٩,٠٠٩,٤٤٤	-	٢١,٠٦٥,١٦٩	-
مالي	١٣,٢٤٦,١٤٥	١٣,٢٤٦,١٤٥	١٣,٣٩٢,٤٦٥	١٣,٣٩٢,٤٦٥
صناعي	١,٢٤٣,٣١٠	١,٢٤٣,٣١٠	٧١١,٠٤٥	٧١١,٠٤٥
تجاري	٥,٧٧٣,٨٧٣	٥,٧٧٣,٨٧٣	٥,٦٩٢,٣٧١	٥,٦٩٢,٣٧١
مقاولات	٤,٥٤٠,٩٣٥	٤,٥٤٠,٩٣٥	٧,٦٦٠,٦٨٧	٧,٦٦٠,٦٨٧
زراعي وسمكي	١٤٧,٢٩٥	١٤٧,٢٩٥	٤٢,٨٨٢	٤٢,٨٨٢
أخرى	١,٨٨٦,٣٤٧	١,٦٨٤,٥١٥	٨٩,٣١٠	٨٩,٣١٠
	٥٥,٨٤٧,٣٤٩	٢٦,٦٣٦,٠٧٣	٤٨,٦٥٣,٩٣٠	٢٧,٥٨٨,٧٦٠
التزامات عرضية وارتباطات	٤,٧٦٨,٣٦٨	٣,٥٠٤,٧٦٦	٥,٤٤٨,٩٢١	٣,٤٠٤,٤٤٢
	٦٠,٦١٥,٧١٧	٣٠,١٤٠,٨٣٩	٥٤,١٠٢,٨٥١	٣٠,٩٩٣,٢٠٢

ويقوم المصرف بإدارة تركيزات المخاطر من خلال توزيع عمليات التمويل والاستثمار على قطاعات اقتصادية ومواقع جغرافية مختلفة. وبيّن الإيضاح رقم (٣٨) من الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية توزيع الأصول والالتزامات وكذا الالتزامات العرضية والارتباطات في تاريخ القوائم المالية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما يبين الإيضاح رقم (٣٩) من الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية توزيع تلك الأدوات المالية على المناطق الجغرافية في تاريخ القوائم المالية.

(ب) مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من التدفقات النقدية التي تنتج من الأصول والالتزامات، والتي لا تتوافق من حيث العملة والحجم وفترات الاستحقاق مما يترتب عليه الحاجة إلى توفر تمويل والتي لا يمكن القيام به دون تكبد تكاليف أعلى أو أية تكاليف أخرى. تتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق المناسب، بالإضافة للمخاطر الناتجة عن عدم القدرة على تسهيل بعض الأموال بأسعار معقولة وفي إطار زمني مناسب.

• إدارة مخاطر السيولة

منهج المصرف في إدارة السيولة هو التأكد، قدر الإمكان، من توفر السيولة الكافية للوفاء بالتزاماته عند حلول اجالها في ظل كل من الظروف العادية والصعبة بدون تكبد خسائر غير مقبولة او احداث ضرر بسمعة المصرف. تقوم إدارة المصرف بالعمل على تنوع أسس التمويل من خلال استخدام أدوات عديدة من بينها ودائع العملاء مع مراقبة تواريخ الاستحقاق للتأكد من الاحتفاظ بالسيولة الكافية والمطلوبة وكذا مراقبة التدفقات المستقبلية بشكل يومي، بالإضافة للقيام بالعمل على ترتيب مصادر تمويل متنوعة وكافية.

وقد حدد البنك المركزي اليمني بالمنشور الدوري رقم (٣) لعام ١٩٩٧م نسبة السيولة بحد أدنى ٢٥٪ وقد بلغت نسبة السيولة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م ما نسبته ٨٩٪ مقابل ما نسبته ٨٦٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

الجدول التالي يوضح تحليل باستحقاقات الالتزامات المالية والتي توضح الاستحقاقات التعاقدية المتبقية:-

استحقاقات خلال ٣ أشهر ألف ريال يمني	استحقاقات من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف ريال يمني	استحقاقات من ٦ أشهر إلى سنة ألف ريال يمني	استحقاقات أكثر من سنة ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
٢٠٢٣م				
٧,١٨٧,٥٣٨	-	-	-	٧,١٨٧,٥٣٨
٤٧,١٥٤,٥٤٠	-	-	٤٩٦,٩٣٥	٤٧,٦٥١,٤٧٥
٧,٦١٤,٣٧٨	٣٣٢,٨٦٤	٤٣١,٥٧٧	٦,٧٨٥,٧١٤	١٥,١٦٤,٥٣٣
١,٣٨٢,١١٢	-	-	٢١٥,١١٨	١,٥٩٧,٢٣٠
٦٣,٣٣٨,٥٦٨	٣٣٢,٨٦٤	٤٣١,٥٧٧	٧,٤٩٧,٧٦٧	٧١,٦٠٠,٧٧٦
٢٠٢٢م				

الالتزامات

أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف	٧,١٨٧,٥٣٨	-	-	-	٧,١٨٧,٥٣٨
والمؤسسات المالية الحسابات الجارية والودائع الأخرى	٤٧,١٥٤,٥٤٠	-	-	٤٩٦,٩٣٥	٤٧,٦٥١,٤٧٥
حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار	٧,٦١٤,٣٧٨	٣٣٢,٨٦٤	٤٣١,٥٧٧	٦,٧٨٥,٧١٤	١٥,١٦٤,٥٣٣
أرصدة دائنة والتزامات أخرى	١,٣٨٢,١١٢	-	-	٢١٥,١١٨	١,٥٩٧,٢٣٠
إجمالي الالتزامات	٦٣,٣٣٨,٥٦٨	٣٣٢,٨٦٤	٤٣١,٥٧٧	٧,٤٩٧,٧٦٧	٧١,٦٠٠,٧٧٦

الالتزامات

أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف	٤,١٥٠,٢٦٧	-	-	-	٤,١٥٠,٢٦٧
والمؤسسات المالية الحسابات الجارية والودائع الأخرى	٤١,٨٨٢,٣٥٥	-	-	٤٩٦,٩٣٥	٤٢,٣٧٩,٢٩٠
حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار	٧,٤٨٢,٠٤٣	١٨٠,٥٨٠	-	٦,٦٦٥,٥٦٤	١٤,٣٢٨,١٨٧
أرصدة دائنة والتزامات أخرى	١,٧٨٧,٨٨٣	-	-	٢٧٤,٩٥٥	٢,٠٦٢,٨٣٨
إجمالي الالتزامات	٥٥,٣٠٢,٥٤٨	١٨٠,٥٨٠	-	٧,٤٣٧,٤٥٤	٦٢,٩٢٠,٥٨٢

ويبين الإيضاح رقم (٣٧) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بيان بتاريخ استحقاقات الأصول والالتزامات المالية وصافي الفارق بينهما في تاريخ القوائم المالية خلال العام مقارنة بالعام الماضي.

ج) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار كمدل العائد (الربح) وأسعار حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الائتمان والتي لها تأثير على إيرادات المصرف أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات ومخاطر معدل العائد (الربح). إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرض المصرف لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

• إدارة مخاطر السوق

يعتمد المصرف بفضل تعرضه لمخاطر السوق بين محفظتين أحدهما للمتاجرة وأخرى لغير المتاجرة. لا يوجد لدى المصرف مراكز متاجرة في أسهم حقوق الملكية أو السلع والمصدر الرئيسي للمخاطر التي يتعرض لها المصرف هي تعرضات للعملات الأجنبية ومعدل العائد (الربح). لا يدخل المصرف في العقود الأجلة لمواجهة التزاماته بالعملات الأجنبية، كما لا يدخل المصرف في عقود الصرف للعملات الأجنبية لتغطية مخاطر سداد التزاماته المستقبلية بالعملات الأجنبية أو متطلبات عملائه لمواجهة التزاماتهم بالعملات الأجنبية الناتجة عن تعاملات مع المصرف. تقوم إدارة الخزينة باحتساب جميع إيرادات وخسائر العملات الأجنبية الناشئة عن تعاملات العملاء وإعادة تقييم الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي. وتقع مسؤولية متابعة وإدارة هذه المخاطر أيضاً على إدارة الخزينة. إن لجنة إدارة الأصول والالتزامات بالمصرف مسؤولة كلياً عن إدارة المخاطر (تخضع لمراجعة وموافقة مجلس الإدارة) في حين أن إدارة الرقابة المالية مسؤولة عن المتابعة اليومية لتنفيذ هذه السياسات.

• مخاطر سعر العائد

يتم تحديد العائد المستحق على حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار على أساس عقد المضاربة الذي يتم بموجبه الاتفاق على المشاركة في الربح والخسارة الناتجة عن أعمال المصرف خلال الفترة المالية. ومن ثم فإن أي تغيير في مستوى الربحية سوف يحدد نسبة الربح التي يمكن للمصرف ان يدفعها لأصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار وبناء عليه فإن المصرف غير معرض بطريقة مباشرة لمخاطر التغيير في سعر العائد.

ويبين الإيضاح رقم (٢٩) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية متوسط نسبة العائد الموزع لأصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار خلال العام مقارنة بالعام الماضي.

الجدول التالي يوضح تحليل بنود الأصول والالتزامات ذات الحساسية لمخاطر سعر الفائدة ومخاطر معدل العائد بحسب أجال الاستحقاق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م:-

استحقاقات ٣ أشهر فأقل	استحقاقات من ٣ إلى ٦ أشهر	استحقاقات من ٦ إلى ١٢ أشهر	استحقاقات أكثر من سنة	غير حساسة لمعدل العائد	الإجمالي
الف ريال يمني					
٢٠٢٣ م					
الأصول:					
-	-	-	-	٣٣,٢٧٤,٥٥٧	٣٣,٢٧٤,٥٥٧
-	-	-	-	٣٦,٥٠٢,٣١٠	٣٦,٥٠٢,٣١٠
١٢,٧٠٦,٩٧٤	١٨٤,٦١٩	١,٣٤٣,٧٨١	١,٢٧٧,٧٩١	-	٢,٨٠٦,١٩١
-	-	-	-	٧٤٢,٣٦٦	٧٤٢,٣٦٦
-	-	-	-	٥,٩٦٨,١٧٩	٥,٩٦٨,١٧٩
-	-	-	-	٩٧٥,٩٧٥	٩٧٥,٩٧٥
٨٥٢	-	-	٥٧٥,٣٤١	٣,٨٩٤,١٧٢	٤,٤٧٠,٣٦٥
-	-	-	-	٥,٠٣٧,٣٤٠	٥,٠٣٧,٣٤٠
-	-	-	-	٨٩,٧٧٧,٢٨٣	٨٩,٧٧٧,٢٨٣
١٢,٧٠٧,٨٢٦	١٨٤,٦١٩	١,٣٤٣,٧٨١	١,٨٥٣,١٣٢	٧٣,٦٨٧,٩٢٥	٨٩,٧٧٧,٢٨٣
الالتزامات:					
-	-	-	-	-	٧,١٨٧,٥٣٧
١,٨٢٢,٢٨٤	-	-	-	٤٥,٨٢٩,١٩١	٤٧,٦٥١,٤٧٥
-	-	-	-	١,٥٩٧,٢٣٠	١,٥٩٧,٢٣٠
-	-	-	-	٣٥,٠٤٨	٣٥,٠٤٨
٧٦٤,٤٤١	-	-	٦,٧٨٥,٧١٤	-	١٥,١٦٤,٥٣٣
-	-	-	-	١٨,١٤١,٤٦٠	١٨,١٤١,٤٦٠
١٦,٦٢٤,١٩٩	٧٦٤,٤٤١	-	٦,٧٨٥,٧١٤	٦٥,٦٠٢,٩٢٩	٨٩,٧٧٧,٢٨٣
(٣,٩١٦,٣٧٣)	(٥٧٩,٨٢٢)	١,٣٤٣,٧٨١	(٤,٩٣٢,٥٨٢)	٨,٠٨٤,٩٩٦	-
(٣,٩١٦,٣٧٣)	(٤,٤٩٦,١٩٥)	(٣,١٥٢,٤١٤)	(٨,٠٨٤,٩٩٦)	-	-
الفجوة					
الفجوة المتراكمة					
استحقاقات ٣ أشهر فأقل	استحقاقات من ٣ إلى ٦ أشهر	استحقاقات من ٦ إلى ١٢ أشهر	استحقاقات أكثر من سنة	غير حساسة لمعدل العائد	الإجمالي
٢٠٢٢ م					
الأصول:					
-	-	-	-	٢٨,٩٩٥,١٣٨	٢٨,٩٩٥,١٣٨
١٣,٦٩٠,٨٢٨	-	-	-	٣٠,٠٨٢,٠٨٤	٣٠,٠٨٢,٠٨٤
٢,٦٦٣,٨١٠	٣١,٦١٨	٢١,٢٦٤	-	-	٢,٧١٦,٦٩٢
-	-	-	-	٧٤٢,٣٦٦	٧٤٢,٣٦٦
-	-	-	-	٥,٩٣٧,١٢٧	٥,٩٣٧,١٢٧
-	-	-	-	٩٧٥,٩٧٥	٩٧٥,٩٧٥
-	-	-	٥٨٥,٨٨٥	٣,٣٧٧,٥١٩	٣,٩٦٣,٤٠٤
-	-	-	-	٤,٥٣٠,٧٨٧	٤,٥٣٠,٧٨٧
-	-	-	-	٧٧,٩٤٣,٥٧٣	٧٧,٩٤٣,٥٧٣
١٦,٣٥٤,٦٣٨	٣١,٦١٨	٢١,٢٦٤	٥٨٥,٨٨٥	٦٠,٩٥٠,١٦٨	٧٧,٩٤٣,٥٧٣
الالتزامات:					
٤,١٥٠,٢٦٧	-	-	-	-	٤,١٥٠,٢٦٧
٢,٦٩٠,٤١٤	-	-	-	٣٩,٦٨٨,٨٧٦	٤٢,٣٧٩,٢٩٠
-	-	-	-	٢,٠٦٢,٨٣٨	٢,٠٦٢,٨٣٨
-	-	-	-	٣٤,٠٤٤	٣٤,٠٤٤
٧,٤٨٢,٠٤٥	١٨٠,٥٨٠	-	٦,٦٦٥,٥٦٢	-	١٤,٣٢٨,١٨٧
-	-	-	-	١٤,٩٨٨,٩٤٧	١٤,٩٨٨,٩٤٧
١٤,٣٢٢,٧٢٦	١٨٠,٥٨٠	-	٦,٦٦٥,٥٦٢	٥٦,٧٧٤,٧٠٥	٧٧,٩٤٣,٥٧٣
(٢,٠٣١,٩١٢)	(١٤٨,٩٦٢)	٢١,٢٦٤	(٦,٠٧٩,٦٧٧)	٤,١٧٥,٤٦٣	-
(٢,٠٣١,٩١٢)	١,٨٨٢,٩٥٠	١,٩٠٤,٢١٤	(٤,١٧٥,٤٦٣)	-	-
الفجوة					
الفجوة المتراكمة					

• مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية بمخاطر تقلب أسعار الأدوات المالية نظراً لتغير أسعار صرف العملات الأجنبية، وتنشأ من الأدوات المالية المقومة بالعملات الأجنبية، ان العملة التشغيلية المعتمدة لدى المصرف هي الريال اليمني، ونظراً لتعامل المصرف في عدد من العملات الأجنبية طبقاً لطبيعة نشاطه فإن ذلك الامر قد يعرضه لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ولأغراض تخفيض ذلك الخطر الى الحد الأدنى فإن المصرف يعمل على مراعاة التوازن في مراكز العملات الأجنبية وفقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني بالمشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨م بحيث لا يزيد الفائض في مركز كل عملة على حده عن ١٥٪ من رأس المال والاحتياطيات، حسب التعميم رقم (٤٩٧٥) الصادر من البنك المركزي اليمني بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠١٩م، إضافة الى ان الفائض في المركز المجمع لكافة العملات يجب ان لا يزيد عن ٢٥٪ من رأس مال المصرف والاحتياطيات.

ومن أجل الالتزام بتعليمات البنك المركزي اليمني والواردة بالمشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨م والتعميم رقم (٤٩٧٥) يعمل المصرف دورياً على مراقبة مراكز العملات الأجنبية والتصرف في الفائض من العملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ.

يوضح الجدول التالي صافي التعرض للعملات الأجنبية في تاريخ القوائم المالية وفقاً لأسعار الاقفال المحددة في نشرة البنك المركزي لشهر

ديسمبر:-

الإجمالي	أخرى	جنية إسترليني	ريال سعودي	يورو	دولار أمريكي	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٢٠٢٣ م						
٤١,٤٩٣,٥٤٣	١,٤٩٧,٩٠٦	١٣٨,٤١٧	١٥,٤١٨,٨٦٠	١,٣٤٦,٧٩٠	٢٣,٠٩١,٥٧٠	الأصول
(٤١,٢٥٨,٣٠٢)	(٩٦,٥٨١)	(١٣٨,٨٣٦)	(١٧,٥٥٧,٥١٨)	(١,٣٣٨,١٤٦)	(٢٢,١٢٧,٢٢١)	الالتزامات
٢٣٥,٢٤١	١,٤٠١,٣٢٥	(٤١٩)	(٢,١٣٨,٦٥٨)	٨,٦٤٤	٩٦٤,٣٤٩	صافي مراكز العملات الأجنبية
٢٠٢٢ م						
٤١,٠٧٥,٢٩٧	١,٩١١,٠٥٩	١٩٣,٣١٢	١١,٦٤٩,٧٩٧	٥٤٢,٣٥٦	٢٦,٧٧٨,٧٧٣	الأصول
(٤٠,٨١٦,٣١٦)	(٢٦٩,٩١٢)	(١٩١,٥٧٣)	(١٤,٦٣١,٤٦٩)	(٥٤٣,٢٨٥)	(٢٥,١٨٠,٠٧٧)	الالتزامات
٢٥٨,٩٨١	١,٦٤١,١٤٧	١,٧٣٩	(٢,٩٨١,٦٧٢)	(٩٢٩)	١,٥٩٨,٦٩٦	صافي مراكز العملات الأجنبية

ويوضح الجدول التالي صافي التعرض للعملات الأجنبية خلال السنة مقارنة بالسنة الماضية وفقاً لأسعار الصرف في السوق الموازي:-

الإجمالي	أخرى	جنية إسترليني	ريال سعودي	يورو	دولار أمريكي	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٢٠٢٣ م						
٩٢,٨٥٢,٦٨٤	٣,٣٥١,٩٥٧	٣٠٩,٧٤٤	٣٤,٥٠٣,٧٤٣	٣,٠١٣,٧٩٦	٥١,٦٧٣,٤٤٤	الأصول
(٩٢,٣٢٦,٢٧١)	(٢١٦,١٢٥)	(٣١٠,٦٨٢)	(٣٩,٢٨٩,٥٥١)	(٢,٩٩٤,٤٥٣)	(٤٩,٥١٥,٤٦٠)	الالتزامات
٥٢٦,٤١٣	٣,١٣٥,٨٣٢	(٩٣٨)	(٤,٧٨٥,٨٠٨)	١٩,٣٤٣	٢,١٥٧,٩٨٤	صافي مراكز العملات الأجنبية
٢٠٢٢ م						
٩١,٩١٦,٧٤٩	٤,٢٧٦,٤٩٦	٤٣٢,٥٨٦	٢٦,٠٦٩,٤٧٦	١,٢١٣,٦٦٤	٥٩,٩٢٤,٥٢٧	الأصول
(٩١,٣٣٧,٢١١)	(٦٠٣,٩٩٩)	(٤٢٨,٦٩٥)	(٣٢,٧٤١,٧٤٩)	(١,٢١٥,٧٤٣)	(٥٦,٣٤٧,٠٢٥)	الالتزامات
٥٧٩,٥٣٨	٣,٦٧٢,٤٩٧	٣,٨٩١	(٦,٦٧٢,٢٧٣)	(٢,٠٧٩)	٣,٥٧٧,٥٠٢	صافي مراكز العملات الأجنبية

أثر التغيرات في القيمة العادلة للعملة (تحليل الحساسية)

يوضح الجدول التالي أسعار صرف العملات الأجنبية الهامة في نهاية العام مقارنة بالعام الماضي:-

العملة	سعر الإقفال وفقاً لنشرة أسعار البنك المركزي اليمني		متوسط سعر الصرف وفقاً لسعر السوق الموازي*	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
	معادل الريال اليمني	معادل الريال اليمني	معادل الريال اليمني	معادل الريال اليمني
دولار أمريكي	٢٥٠.٢٥	٢٥٠.٢٥	١,٠٣٢.٠٠	٨٨٥.٠٠
يورو أوروبي	٢٧٦.٢١	٢٦٥.٩٠	١,١٤٤.٢١	٩٤٤.٢٧
ريال سعودي	٦٦.٧٣	٦٦.٥٧	٢٧١.٨٥	٢٣٤.٣٠
جنية إسترليني	٣١٦.٦٠	٣٠١.٣٠	١,٣١٩.١٢	١,٠٧٢.٢٢

تم الاعتماد على آخر معاملات قامت بها إدارة المصرف لتحديد متوسط سعر الصرف في السوق الموازي (متوسط أسعار السوق الموازية في كلاً من مناطق الارتفاع ومناطق الانخفاض).

بناءً على تعليمات البنك المركزي اليمني قامت إدارة المصرف باستخدام سعر الإقفال وفقاً لنشرة أسعار البنك المركزي اليمني لتقييم مراكز العملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، ٢٠٢٢.

مع مراعاة متوسط أسعار الصرف في السوق، الجدول التالي يبين الأثر المتوقع لحركة العملات الرئيسية مقابل الريال اليمني على قائمة الدخل، مع بقاء كافة العوامل الأخرى ثابتة:-

الأثر المتوقع على بيان الدخل بالزيادة (النقص) ألف ريال يمني		
	٢٠٢٣ م	٢٠٢٢ م
دولار أمريكي	٤,٩٩٤,١٢٨	٤,٠٥٥,٠٣٤
يورو أوروبي	٢٧,١٦٤	(٢,٣٧٠)
ريال سعودي	(٦,٥٧٣,٩٧٨)	(٧,٥١٢,٦٣١)
جنية إسترليني	(١,٣١٦)	٤,٤٤٩
أخرى	٤,٤٤٠,٤٤١	٤,١٠٠,٣٩٠

وبيين الإيضاح رقم (٤٠) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية مراكز العملات الأجنبية الهامة والقائمة في تاريخ القوائم المالية مقارنة بالعام الماضي.

(د) مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر حدوث خسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة قصور معين ناتج عن التطبيقات التكنولوجية أو العمليات أو أخطاء الموظفين، ويعمل المصرف على التقليل من حدوث هذه المخاطر من خلال إطار من السياسات والإجراءات لتقييم مراقبة وإدارة هذه المخاطر، وذلك من خلال العمل على الفصل الفعال للواجبات من خلال إجراءات المطابقة، بالإضافة إلى زيادة وعي الموظفين بهذه المخاطر وطرق تقييمها.

(هـ) مخاطر أخرى

تشمل المخاطر الأخرى مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة. ويتم السيطرة على مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية من خلال إطار من السياسات والإجراءات المتعلقة بالانضباط والمتابعة، ويتم إدارة المخاطر القانونية من خلال التطبيق الفعال لتوصيات المستشارين داخل وخارج المصرف، ويتم إدارة مخاطر السمعة من خلال فحص منتظم للعوامل المتعلقة بسمعة المصرف، بالإضافة لإصدار تعليمات وسياسات خاصة حيث ما كان ذلك ملائماً.

٨ إدارة رأس المال

الهدف الأساسي من إدارة المصرف لرأس المال هو التأكد من الالتزام بمتطلبات رأس المال الصادرة عن البنك المركزي اليمني، والتأكد من ان المصرف يحتفظ بمعدل تصنيف ائتماني قوي وكذا نسبة كفاية رأس مال جيدة وأعلى من الحد الأدنى الواجب الاحتفاظ به. ويقوم المصرف بمراقبة كفاية رأس المال وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني في هذا الشأن وذلك باستخدام اساليب وفقاً للمعايير المطبقة من البنك المركزي اليمني لأغراض الرقابة. ويقوم المصرف بإعداد تقارير دورية (كل ٣ شهور) بنسبة كفاية رأس المال وذلك طبقاً لمنشور البنك المركزي اليمني (٢) لسنة ١٩٩٧م.

ويطلب البنك المركزي اليمني من البنوك العاملة في اليمن الاحتفاظ بنسبة اجمالي رأس المال الى الاصول المرجحة بأوزان المخاطر بنسبة معترف بها دولياً تبلغ (٨%) كحد أدنى، كما أنه على المصرف ان يحتفظ بنسبة من اجمالي رأس المال الى ودائع العملاء تبلغ (٥%) كحد أدنى. ويتم احتساب نسبة كفاية رأس المال طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني بمقارنة مكونات رأس المال الاساسي والمساند بإجمالي أصول والتزامات المصرف والموضحة في القوائم المالية بعد ترجيحها بأوزان المخاطر كما يلي:-

٢٠٢٢ م مليون ريال يمني	٢٠٢٣ م مليون ريال يمني	
١٤,٧٩٦	١٧,٩٤٥	رأس المال الأساسي
٦١	٦١	رأس المال المساند
١٤,٨٥٧	١٨,٠٠٦	إجمالي رأس المال
الأصول والالتزامات المرجحة بأوزان المخاطر:		
٣٠,٠٥٠	٣١,٠٣٢	إجمالي الأصول
١,٣٨٦	١,٤٣٣	الالتزامات العرضية والارتباطات
٣١,٤٣٦	٣٢,٤٦٥	إجمالي الأصول والالتزامات المرجحة بأوزان المخاطر
%٤٧,٢٦	%٥٥,٤٦	نسبة كفاية رأس المال

يتكون رأس المال الاساسي من رأس المال المدفوع والاحتياطي القانوني والعام والارباح المرحلة (بعد استبعاد المساهمات في رأس مال اي بنك محلي أو شركة مالية محلية) وكذا العجز بالمخصصات، أما رأس المال المساند فيتكون من المخصصات العامة التي يكونها المصرف على الديون المنتظمة وبما لا يزيد عن ٢% من الاصول المرجحة بأوزان المخاطر، ويجب ألا يزيد ما يدخل في رأس المال المساند عن ١٠٠% من رأس المال الأساسي.

٩ نقدية وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني

٢٠٢٢ م ألف ريال يمني	٢٠٢٣ م ألف ريال يمني	الإيضاحات
١٠,٤٨٥,٢٤٤	١٢,٨٢٥,٦٤٦	نقدية بالصندوق والصرافات الآلية - عملة محلية
١٣,٨٣٥,٩٨١	١٥,٢٣٤,٨٠٣	نقدية بالصندوق والصرافات الآلية - عملة أجنبية
٢٤,٣٢١,٢٢٥	٢٨,٠٦٠,٤٤٩	
١,٤٧٤,٩٦٧	١,٧٨١,١٧٨	احتياطي إلزامي لدى البنك المركزي اليمني - عملة محلية
٣,١٩٨,٩٤٦	٣,٤٣٢,٩٣٠	احتياطي إلزامي لدى البنك المركزي اليمني - عملة أجنبية
٤,٦٧٣,٩١٣	٥,٢١٤,١٠٨	
٢٨,٩٩٥,١٣٨	٣٣,٢٧٤,٥٥٧	المجموع

تتمثل أرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني في الحد الأدنى الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي اليمني مقابل حسابات العملاء بالريال اليمني والعملات الأجنبية (بدون عائد)، وهذا الرصيد غير متاح لتمويل العمليات اليومية للمصرف، وبالتالي فإنه لا يعتبر جزءاً من النقد وما في حكمه عند اعداد قائمة التدفقات النقدية.

١٠ أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

م ٢٠٢٢	م ٢٠٢٣	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
١١,١٢٠,٥٩١	١٨,٧١٠,٢٢٣	أرصدة لدى البنك المركزي اليمني
٥,٢٧٠,٦٦٥	٥,٠٨٥,١١٣	حسابات جارية- عملة محلية
١٦,٣٩١,٢٥٦	٢٣,٧٩٥,٣٣٦	حسابات جارية- عملة أجنبية
٢١٥,٩٩٦	٤٢٥,١٠٩	أرصدة لدى بنوك محلية
١,١٤٣,٧١١	٢,٣٢٨,٦٧٢	حسابات جارية- عملة محلية
-	-	حسابات جارية- عملة أجنبية
١,٣٥٩,٧٠٧	٢,٧٥٣,٧٨١	ودائع لأجل- عملة محلية
٣١,٣٢٨	٣٧,٧٤٤	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية خارجية
١٢,٣٢٩,٤٨٧	٩,٩٤٩,٦٣٣	حسابات جارية- عملة محلية
-	-	حسابات جارية- عملة أجنبية
١٢,٣٦٠,٨١٥	٩,٩٨٧,٣٧٧	ودائع لأجل- عملة أجنبية
٣٠,١١١,٧٧٨	٣٦,٥٣٦,٤٩٤	
(٢٩,٦٩٤)	(٣٤,١٨٤)	١٠,١ مخصص الانخفاض في الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
٣٠,٠٨٢,٠٨٤	٣٦,٥٠٢,٣١٠	

تم تكوين مخصص خسائر الانخفاض في القيمة لتغطية الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة لدى مصارف الجمهورية اللبنانية التي تعرض نظامها المصرفي المحلي الى درجة كبيرة من حالة عدم اليقين.

١٠,١ مخصص الانخفاض في الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية

م ٢٠٢٢	م ٢٠٢٣	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
-	٢٩,٦٩٤	الرصيد في ١ يناير
٢٩,٦٩٤	٤,٤٩٠	المكون خلال العام
-	-	المستخدم خلال العام
٢٩,٦٩٤	٣٤,١٨٤	

١١ موجودات التمويل

م ٢٠٢٢	م ٢٠٢٣	الإيضاحات
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٤,٢٠١,٧٩٩	٣,١٠٨,٥٧٥	مرابحة
-	٥٦٨,٣٨٧	مساومة
١,٤٩٩	٣,١٩٢	استصناع
٩١٠,٧٤٦	٨٠٥,١٧٣	اجارة منتهية بالتملك
-	٦٩٨,٤٤٢	قرض حسن
٥,١١٤,٠٤٤	٥,١٨٣,٧٦٩	
(٢,٠٦٤,٥٥٥)	(٢,٠٨٩,٨١٦)	١١,١ يخصم:
(٢٠٤,٤٧٧)	(١٥٦,٢٠٨)	مخصص الانخفاض في قيمة موجودات التمويل
(١٢٨,٣٢٠)	(١٣١,٥٥٤)	إيرادات مؤجلة
(٢,٣٩٧,٣٥٢)	(٢,٣٧٧,٥٧٨)	إيرادات مجنبة
٢,٧١٦,٦٩٢	٢,٨٠٦,١٩١	المجموع

مصرف اليمن البحرين الشامل (شركة مساهمة يمنية مغلقة)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

- يتضمن رصيد تمويل عمليات المرحلة تمويلات عقارية يبلغ ٥٢٥,٢٣٥ دولار (٢٠٢٢: ٧٩٧,٨٥٥ دولار).
- طبقاً لأحكام المادة رقم (٨٥) من قانون البنوك رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م، وكذلك المادة رقم (١٤) من قانون ضرائب الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م، فإن كافة المخصصات المكونة طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني تكون معفاة من الضموم لضريبة الدخل.
- تبلغ قيمة مدفوعات التمويل غير المنتظمة مبلغ وقدره ٢,١٢٧,٤٦١ ألف ريال يعني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بعد خصم الأرصدة المعطاة بودائع وضمانات نقدية، وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ تبلغ قيمة مدفوعات التمويل غير المنتظمة مبلغ وقدره ١,٩٠٤,٩٠٧ ألف ريال يعني بعد خصم الأرصدة المعطاة بودائع وضمانات نقدية، وفيما يلي يوضح ذلك:-

٢٠٢٢	٢٠٢٣
ألف ريال يعني	ألف ريال يعني
١,٨٢٩,٠٤٨	١,٩٧٢,٩٩٧
٣٨,٦٦١	١٠٦,١٩٢
٣٧,١٩٨	٤٨,٢٧٢
١,٩٠٤,٩٠٧	٢,١٢٧,٤٦١

تمويلات رديئة
تمويلات مشكور في تحصيلها
تمويلات دون المستوى

- الجدول التالي يوضح التمويلات حسب درجة تصنيفها والتأمينات المتبقية لها والإيرادات المحيطة والإيرادات المؤجلة والمخصص القائم لكل فئة حسب نوع العملة:

الإجمالي	المخصص		الإيرادات المؤجلة		الإيرادات المحيطة		الضمانات		قيمة التمويلات بالإجمالي		النسب			
	عملة محلية	عملة أجنبية	عملة محلية	عملة أجنبية	عملة محلية	عملة أجنبية	عملة محلية	عملة أجنبية	عملة محلية	عملة أجنبية				
٥٨,٩٦٦	٣٨,٧٩٥	٢٠,١٧١	١٥٦,٢٠٨	٥٥,٣٠٦	١٠٠,٩٠٢	-	-	١,٨٠٠,٢٩١	١,٠٣٦,١٧٧	٢,٩٤٨,٠٥٦	١,٩٣٩,٥٨٢	١,٠٠٨,٤٧٤	١,٠٠٨,٤٧٤	تحت المراقبة
٢,٠٦٤	١,٦١٨	٤٤٦	-	-	-	-	-	١٥١,٣٧٥	١٩,٤٤١	١٠٣,١٧١	٨٠,٨٩٠	٢٢,٣٨١	٢٢,٣٨١	تحت المراقبة
٨٠٠٠٣	٥,٢١٧	٢,٧٨٦	-	-	-	-	-	٥,٠٨١	٥٣,٣٥٣	٣٤,٧٨٤	١٨,٥٦٩	١٨,٥٦٩	١٨,٥٦٩	دون المستوى
٤٧,٧٨٦	٤٦,٠٣٥	١,٧٥١	-	-	-	-	-	-	١٠٦,١٩٢	١٠٢,٣٠١	١٠٢,٣٠١	٣,٨٩١	٣,٨٩١	مشكور في تحصيلها
١,٩٧٢,٩٩٧	١,٧٤٠,٠٣٥	٢٣٢,٩٦٢	-	-	-	-	-	-	١,٩٧٢,٩٩٧	١,٧٤٠,٠٣٥	٢٣٢,٩٦٢	٢٣٢,٩٦٢	٢٣٢,٩٦٢	رديئة
٢,٠٨٩,٨١٦	١,٨٣١,٧٠٠	٢٥٨,١١٦	١٥٦,٢٠٨	٥٥,٣٠٦	١٠٠,٩٠٢	١٣١,٥٥٤	١٠٣,٧٤٤	٢,٣٩٢,٦٦٦	١,٠٦٠,٦٩٩	٥,١٨٣,٧٦٩	٣,٨٩٧,٥٩٢	١,٢٨٦,١٧٧	١,٢٨٦,١٧٧	الإجمالي
ألف ريال يعني														
٢٠٢٣														
ألف ريال يعني														
٢٠٢٢														
ألف ريال يعني														
٥٨,٧٤٠	٤٢,٠٩١	١٦,٦٤٩	٢٠٤,٤٧٧	١٠٦,٣٤٤	٩٨,١٣٣	-	-	١,٨٠٠,٢٩١	١,٠٣٦,١٧٧	٢,٩٤٨,٠٥٦	٢,٩٣٩,٥٨٢	١,٠٠٨,٤٧٤	١,٠٠٨,٤٧٤	تحت المراقبة
٢,٤١٥	٢,٢٤٨	١٦٨	-	-	-	-	-	١٤,١٣٧	١٤,١٣٧	١٠٣,١٧١	٨٠,٨٩٠	٢٢,٣٨١	٢٢,٣٨١	تحت المراقبة
٥,٥٨٠	٥,٥٨٠	-	-	-	-	-	-	-	٥,٠٨١	٥٣,٣٥٣	٣٧,١٩٨	١٨,٥٦٩	١٨,٥٦٩	دون المستوى
١٧,٣٩٨	١٧,٣٩٨	-	-	-	-	-	-	١٥١,٣٧٥	١٥١,٣٧٥	٣٨,٦٦١	٣٨,٦٦١	٣,٨٩١	٣,٨٩١	مشكور في تحصيلها
١,٩٨٠,٤٢٣	١,٧٤٧,٦٠٨	٢٣٢,٨١٥	-	-	-	-	-	-	١,٩٨٠,٤٢٣	١,٧٤٧,٦٠٨	٢٣٢,٨١٥	٢٣٢,٨١٥	٢٣٢,٨١٥	رديئة
٢,٠٦٤,٥٥٥	١,٨١٤,٩٢٣	٢٤٩,٦٣٢	٢٠٤,٤٧٧	١٠٦,٣٤٤	٩٨,١٣٣	١٢٨,٣٢٠	١٠٠,٦٨٢	٢,٣٩٢,٦٦٦	١,٠٦٠,٦٩٩	٥,١٨٣,٧٦٩	٤,٠٤٠,٣٧٩	١,٠٧٣,٦٦٥	١,٠٧٣,٦٦٥	الإجمالي

١١.٢.٢ توزيع التمويلات وفقاً للموقع الجغرافي

البيان	٢٠٢٣م ألف ريال يمني	٢٠٢٢م ألف ريال يمني
الجمهورية اليمنية	٥,١٨٣,٧٦٩	٥,١١٤,٠٤٤
آسيا	-	-
أوروبا	-	-
أمريكا	-	-
أفريقيا	-	-

١٢ استثمارات في صكوك إسلامية

	٢٠٢٣م ألف ريال يمني	٢٠٢٢م ألف ريال يمني
أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون صكوك بالتكلفة المطفأة (غير مدرجة)	-	-
صكوك إسلامية- محلية	-	-
	-	-

- الاستثمارات في صكوك إسلامية محلية صادرة عن وحدة الصكوك الإسلامية بالبنك المركزي اليمني (غير مدرجة) واستحققت في أو قبل ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م و ٢٠٢٢م.

- التزمت الجمهورية اليمنية ممثلة في وزارة المالية بضمان الصكوك المحلية في تواريخ استحقاقها، وفوضت وزارة المالية البنك المركزي اليمني بخضم الاستحقاقات في تواريخها من حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي اليمني.

١٣ استثمارات في أوراق مالية

الإيضاحات	٢٠٢٣م ألف ريال يمني	٢٠٢٢م ألف ريال يمني
استثمارات في أدوات حقوق الملكية بالتكلفة المطفأة	٨٠٨,٧٩٤	٨٠٨,٧٩٤
يخصم:		
مخصص الانخفاض في استثمارات في أوراق مالية	(٦٦,٤٢٨)	(٦٦,٤٢٨)
	٧٤٢,٣٦٦	٧٤٢,٣٦٦

- الاستثمارات في الأوراق المالية تمثل استثمارات في حقوق الملكية غير مدرجة، ونظراً لتعذر الحصول على تقدير يمكن الاعتماد عليه لقياس القيمة العادلة. وذلك لعدم وجود أسعار سوقية معلنة لها، وكذا عدم إمكانية تحديد التدفقات النقدية المستقلة لتلك الاستثمارات فقد تم تسجيلها بالتكلفة ناقصاً قيمة الانخفاض.

١٣.١ مخصص الانخفاض في استثمارات في أوراق مالية

	٢٠٢٣م ألف ريال يمني	٢٠٢٢م ألف ريال يمني
الرصيد في ١ يناير	٦٦,٤٢٨	٦٦,٤٢٨
الانخفاض خلال العام	-	-
المستخدم خلال العام	-	-
الرصيد في نهاية السنة	٦٦,٤٢٨	٦٦,٤٢٨

طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني، يتوجب تدعيم الانخفاض في قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية بمبلغ ٥٥١,٤٤٩ ألف ريال يمني لاستيفاء حصة المصرف من الخسائر المترتبة في الشركات التي أظهرت قوائمها المالية تحقيق خسائر متراكمة تتجاوز رأس المال وحقوق الملكية.

١٤ استثمارات في شركات تابعة وزميلة

٢٠٢٢ م	٢٠٢٣ م	الإيضاحات
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٥,٢٨٨,٩٢٧	٥,٣١٩,٩٧٩	١٤,١
٦٤٨,٢٠٠	٦٤٨,٢٠٠	١٤,٢
<u>٥,٩٣٧,١٢٧</u>	<u>٥,٩٦٨,١٧٩</u>	

استثمارات في شركات تابعة
استثمارات في شركات زميلة

١٤.١ استثمارات في شركات تابعة

٢٠٢٢ م	٢٠٢٣ م	٢٠٢٢ م	٢٠٢٣ م	بلد التأسيس	أنشطة الشركة	اسم الشركة
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	الملكية %	الملكية %			
٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	%١٠٠	%١٠٠	اليمن	صناعة مواد بناء	مصنع الشامل للطوب الأحمر
٤,٦٤٣,٤٢٧	٤,٦٧٤,٤٧٩	%١٠٠	%١٠٠	اليمن	فندقية	فندق فينيسيا (مشروع قيد التأهيل)
١٤٥,٥٠٠	١٤٥,٥٠٠	%٩٧	%٩٧	اليمن	متنوعة	شركة الشامل يمن للتجارة والصناعة والخدمات المحدودة
<u>٥,٢٨٨,٩٢٧</u>	<u>٥,٣١٩,٩٧٩</u>					

- يتمثل الاستثمار في فندق فينيسيا في قيمة الأرض والمباني المقامة عليها والتي تم الاستحواذ عليها في عام ٢٠٢١ م مقابل تسوية مديونية أحد عملاء المصرف. قرر مجلس إدارة المصرف إعادة تأهيل وتشغيل الفندق كوحدة مستقلة تابعة ومملوكة للمصرف بنسبة ١٠٠%.

مازال العمل جارياً لتأهيل وتجهيز مشروع الفندق.

- وافق مجلس إدارة المصرف على تأسيس شركة الشامل يمن للتجارة والصناعة والخدمات برأس مال مدفوع ١٥٠ مليون ريال. لم يتم استكمال إجراءات التأسيس والإشهار ومازال رأس مال الشركة مجمداً لدى المصرف.

١٤.٢ استثمارات في شركات زميلة

٢٠٢٢ م	٢٠٢٣ م	٢٠٢٢ م	٢٠٢٣ م	بلد التأسيس	أنشطة الشركة	اسم الشركة
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	الملكية %	الملكية %			
٦٤٨,٢٠٠	٦٤٨,٢٠٠	%٣٥	%٣٥	اليمن	عقارات	الشركة العقارية الرائدة

١٥ استثمارات عقارية

٢٠٢٢ م	٢٠٢٣ م
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
٩٧٥,٩٧٥	٩٧٥,٩٧٥
-	-
-	-
<u>٩٧٥,٩٧٥</u>	<u>٩٧٥,٩٧٥</u>
-	-
<u>٩٧٥,٩٧٥</u>	<u>٩٧٥,٩٧٥</u>

الرصيد في ١ يناير
الإضافات خلال العام
الاستيعادات خلال العام
إجمالي التكلفة
يخصم:
مخصص الانخفاض في قيمة استثمارات عقارية

- تتمثل العقارات الاستثمارية في قيمة عقار في العاصمة صنعاء، والذي تم الاستحواذ عليه مقابل تسوية مديونية أحد عملاء المصرف.

١٦ أرصدة مدينة وأصول أخرى

٢٠٢٢ م	٢٠٢٣ م	الإيضاحات	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني		
٣,٠١٣,٤٨٠	٣,٠٤٦,٩٥٦		أصول آلت ملكيتها للمصرف *
٥٨٥,٨٨٥	٥٧٦,١٩٣		حسابات جارية مكشوفة
١٩٩,٤٩٣	٢٤٨,٩١٧		سلف وعهد موظفين
١١١,٦٣٠	٢٣٠,٠٠٥		مصرفات مدفوعة مقدماً
٩٧,٦٨٧	٩٤,١٢٧		مخزون قرطاسية ومطبوعات
٣٢٦,٠٠١	٦٠٢,١٤٠		مشروعات قيد التنفيذ - دفعات
٤١٥,٢٨٥	٤٣٦,٥٨٢		مدينون متنوعون
٤,٧٤٩,٤٦١	٥,٢٣٤,٩٢٠		
(٧٨٦,٠٥٧)	(٧٦٤,٥٥٥)	١٦,١	يخصم:
٣,٩٦٣,٤٠٤	٤,٤٧٠,٣٦٥		مخصص انخفاض قيمة الأرصدة المدينة والأصول الأخرى

* تمثل قيمة عقارات تم استملاكها من قبل المصرف وذلك استيفاء لديون متعثرة. جاري استكمال الإجراءات القانونية اللازمة لتعميد عقود بعض الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف لدى الجهات الحكومية. وفيما يلي بيان بحركة وأرصدة الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف:-

٢٠٢٢ م	٢٠٢٣ م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٦,٣٠٧,٦٦٠	٣,٠١٣,٤٨٠	الرصيد في ١ يناير
١,٣٤٦,٦٤٧	٢٠٦,٦٦٦	إضافات
(٤,٦٤٠,٨٢٧)	(١٧٣,١٩٠)	استيعادات
٣,٠١٣,٤٨٠	٣,٠٤٦,٩٥٦	

١٦,١ مخصص انخفاض قيمة الأرصدة المدينة والأصول الأخرى

٢٠٢٢ م	٢٠٢٣ م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٢,٢٥٣,٧٢٤	٧٨٦,٠٥٧	الرصيد في ١ يناير
-	-	المكون خلال العام
-	(١,٢٣٧)	المستخدم خلال العام
(١,٤٦٧,٦٦٧)	(٢٠,٢٦٥)	المسترد خلال العام
٧٨٦,٠٥٧	٧٦٤,٥٥٥	

١٧ ممتلكات ومعدات

الإجمالي	تأمينات مبانى مستأجرة	معدات تقنية المعلومات	إثاث ومفروشات	سيارات	آلات ومعدات	مباني	أراضي	
ألف ريال يمني								
٢٠٢٣ م								
٦,٣٨٦,٨٦٥	٥٤,٢٧٧	٩٣٤,٣٩٨	٣٩٩,٥٧٤	١٨٧,١٨٢	٧٥٣,٠٦٩	١,٠٩٠,٤٩٥	٢,٩٦٧,٨٧٠	الرصيد في ١ يناير
٦٦١,٢٤١	٦,١٧٦	٥٩,٦٣١	٢٥,٦٩٩	١٠,٢٦٥	٤٦,٨٢٧	-	٥١٢,٦٤٣	إضافات
(٣٢,٤٥٨)	-	(٦,٤٨٥)	(٥٨٦)	(٣,٩١٠)	(٢١,٤٧٧)	-	-	استيعادات
٧,٠١٥,٦٤٨	٦٠,٤٥٣	٩٨٧,٥٤٤	٤٢٤,٦٨٧	١٩٣,٥٣٧	٧٧٨,٤١٩	١,٠٩٠,٤٩٥	٣,٤٨٠,٥١٣	الرصيد في ٣١ ديسمبر
١,٨٥٦,٠٧٨	٤٥,٢١٦	٨١٥,٢٤٨	٢٩١,٥٦٨	١٢٢,٩٥٢	٥٢٣,٠٧٥	٥٨,٠١٩	-	مجمع الإهلاك في ١ يناير
١٥٣,٤٥٥	٢,٢٣٦	٣٤,٨٤٣	٩,٦٢٠	٢٠,٣٠٤	٦٠,٣٨٧	٢٦,٠٦٥	-	إهلاك السنة
(٣١,٢٢٥)	-	(٦,١٩٦)	(٥٨٦)	(٣,٩١٠)	(٢٠,٥٣٣)	-	-	استيعادات
١,٩٧٨,٣٠٨	٤٧,٤٥٢	٨٤٣,٨٩٥	٣٠٠,٦٠٢	١٣٩,٣٤٦	٥٦٢,٩٢٩	٨٤,٠٨٤	-	الرصيد في ٣١ ديسمبر
٥,٠٣٧,٣٤٠	١٣,٠٠١	١٤٣,٦٤٩	١٢٤,٠٨٥	٥٤,١٩١	٢١٥,٤٩٠	١,٠٠٦,٤١١	٣,٤٨٠,٥١٣	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسم
ألف ريال يمني								
٢٠٢٢ م								
٥,٩١٨,٥٤٥	٥٤,٠٩٩	٨٥١,٥٥٢	٣٨٨,٨٩٠	١٨٢,٧٢٤	٦٦٨,٧٥٣	٨٣٥,٦٥٢	٢,٩٣٦,٨٧٥	الرصيد في ١ يناير
٥٣٦,٣٩٦	١٧٨	٩١,٩٧٠	٢٧,٢٢٤	١٦,٦٩٨	١١٤,٤٨٨	٢٥٤,٨٤٣	٣٠,٩٩٥	إضافات
(٦٨,٠٧٦)	-	(٩,١٢٤)	(١٦,٥٤٠)	(١٢,٢٤٠)	(٣٠,١٧٢)	-	-	استيعادات
٦,٣٨٦,٨٦٥	٥٤,٢٧٧	٩٣٤,٣٩٨	٣٩٩,٥٧٤	١٨٧,١٨٢	٧٥٣,٠٦٩	١,٠٩٠,٤٩٥	٢,٩٦٧,٨٧٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر
١,٧٩٠,٥٢٠	٤٢,٢٧٦	٨٠١,٤٣١	٢٨٩,٩٣٠	١١٦,١٦٦	٥٠٠,٨٨٨	٣٩,٨٢٩	-	مجمع الإهلاك في ١ يناير
١٢٩,١٠١	٢,٩٤٠	٢٢,٧٩٠	١٥,٨٣٧	١٨,٨٥٨	٥٠,٤٨٦	١٨,١٩٠	-	إهلاك السنة
(٦٣,٥٤٣)	-	(٨,٩٧٣)	(١٤,١٩٩)	(١٢,٠٧٢)	(٢٨,٢٩٩)	-	-	استيعادات
١,٨٥٦,٠٧٨	٤٥,٢١٦	٨١٥,٢٤٨	٢٩١,٥٦٨	١٢٢,٩٥٢	٥٢٣,٠٧٥	٥٨,٠١٩	-	الرصيد في ٣١ ديسمبر
٤,٥٣٠,٧٨٧	٩,٠٦١	١١٩,١٥٠	١٠٨,٠٠٦	٦٤,٢٣٠	٢٢٩,٩٩٤	١,٠٣٢,٤٧٦	٢,٩٦٧,٨٧٠	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسم

١٨ أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية

م ٢٠٢٢	م ٢٠٢٣	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٣,٩٥٥,٦٥٠	٧,٠٧٦,٠٨٦	أرصدة مستحقة للبنوك المحلية
١٩٤,٦١٧	١١١,٤٥١	حسابات جارية- عملة محلية
٤,١٥٠,٢٦٧	٧,١٨٧,٥٣٧	حسابات جارية- عملة أجنبية
-	-	أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الخارجية
-	-	حسابات جارية- عملة أجنبية
٤,١٥٠,٢٦٧	٧,١٨٧,٥٣٧	

١٩ حسابات جارية وودائع أخرى

١٩.١ الحسابات الجارية والودائع الأخرى وفقاً للنوع

م ٢٠٢٢	م ٢٠٢٣	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
١٣,٥٥٦,٤٠١	١٨,٤٤٨,٢٦٤	حسابات جارية- عملة محلية
٢٣,٧٧٤,٣١٦	٢٥,٧٩٦,٩٣٢	حسابات جارية- عملة أجنبية
٣٧,٣٣٠,٧١٧	٤٤,٢٤٥,١٩٦	
٤٤١,٨١٢	٤٨٦,١٩٣	تأمينات نقدية- عملة محلية
١,٩١٦,٣٤٧	١,٠٩٧,٨٠٢	تأمينات نقدية- عملة أجنبية
٢,٣٥٨,١٥٩	١,٥٨٣,٩٩٥	
١,٩٧١,٩٨٧	١,٠٠٤,٨٨٢	ودائع أخرى- عملة محلية
٧١٨,٤٢٧	٨١٧,٤٠٢	ودائع أخرى- عملة أجنبية
٢,٦٩٠,٤١٤	١,٨٢٢,٢٨٤	
٤٢,٣٧٩,٢٩٠	٤٧,٦٥١,٤٧٥	

١٩.٢ الحسابات الجارية والودائع الأخرى وفقاً للقطاعات

م ٢٠٢٢	م ٢٠٢٣	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٢٣,٢٩٢,٨٥٥	١٢,١٤٨,٦٢٩	تجاري
٢,٧٥٤,٠٦٥	٣,٢٩٢,٣٥٢	صناعي
٢٣٩,٠٤٦	٧٢٠,٣٣٩	زراعي وصيد أسماك
١٦,٠٩٣,٣٢٤	٣١,٤٩٠,١٥٥	أفراد وأخرى
٤٢,٣٧٩,٢٩٠	٤٧,٦٥١,٤٧٥	

٢٠ أرصدة دائنة والتزامات أخرى

م ٢٠٢٢	م ٢٠٢٣	الإيضاحات
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٧٥١,٢٣٥	٥٩٦,٧٨٤	وسيط مرابحات قيد التنفيذ
٤٣٩,٢١٣	٤٣٩,٠٦٧	أرصدة دائنة أخرى
٤٢٥,٨٤١	٣٤٤,١٢٢	مصروفات مستحقة
٤٤٦,٥٤٩	٢١٧,٢٥٧	ضرائب الدخل عن العام
٢,٠٦٢,٨٣٨	١,٥٩٧,٢٣٠	٢٠.١

٢٠.١ ضرائب الدخل عن العام

٢٠٢٢ م	٢٠٢٣ م	الإيضاحات
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٧٥٣,٥٨٩	٤٤٦,٥٤٩	الرصيد الافتتاحي
٤٩٦,٥٤٩	٢٦٧,٢٥٧	المكون خلال العام
(٧٥٣,٥٨٩)	(٤٤٦,٥٤٩)	المسدد خلال العام
(٥٠,٠٠٠)	(٥٠,٠٠٠)	دفعة مقدمة من ضريبة الدخل
٤٤٦,٥٤٩	٢٦٧,٢٥٧	

٢٠.١.١ المكون خلال العام

تم احتساب ضرائب الأرباح كما يلي:

٥,٤٧١,٤٢٧	٣,٤١٩,٧٧٠	الربح المحاسبي *
٣٠٠,٣٧٥	٢٠٥,٣٢٩	إضافات للوعاء
(٣,٢٦٧,٧٨٦)	(٢,٢٧٣,٣٥٥)	يخصم من الوعاء
٢,٥٠٤,٠١٦	١,٣٥١,٧٤٤	صافي الوعاء
٥٠٠,٨٠٣	٢٧٠,٣٤٩	الضريبة
(٤,٢٥٤)	(٣,٠٩٢)	يستتزل خصميات تعجيل الإقرار
٤٩٦,٥٤٩	٢٦٧,٢٥٧	صافي الضريبة

* متوسط الربح في مناطق الأرتفاع يشكل ٧٥% من الربح المحاسبي مقابل ٢٥% في مناطق الانخفاض (٢٠٢٢: ٧٠% في مناطق الأرتفاع مقابل ٣٠% في مناطق الانخفاض).

٢١ مخصصات أخرى

الرصيد في ٣١ ديسمبر	مخصصات إنتفى الغرض منها	المستخدم خلال العام	المكون خلال العام	الرصيد في ١ يناير	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٢٤,٢٥٠	-	-	١,٠٠٤	٢٣,٢٤٦	مخصص التزامات عرضية
١٠,٧٩٨	-	-	-	١٠,٧٩٨	مخصص مطالبات محتملة
٣٥,٠٤٨	-	-	١,٠٠٤	٣٤,٠٤٤	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٢٣,٢٤٦	-	-	٢,٠٧١	٢١,١٧٥	مخصص التزامات عرضية
١٠,٧٩٨	-	-	-	١٠,٧٩٨	مخصص مطالبات محتملة
٣٤,٠٤٤	-	-	٢,٠٧١	٣١,٩٧٣	

٢٢ حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار

٢٢.١ وفقاً للنوع

٢٠٢٢ م	٢٠٢٣ م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٢,١٧٢,٦٥٨	٤,١٦٢,٥٢١	ودائع استثمارية- عملة محلية
٤,٩٩٣,٦٣٩	٣,٣٨٧,٦٣٤	ودائع استثمارية- عملة أجنبية
٧,١٦٦,٢٩٧	٧,٥٥٠,١٥٥	
٢,٠٩٤,٠٢١	٢,٤٦١,٧٠١	ودائع إدخار استثماري- عملة محلية
٥,٠٦٧,٨٦٩	٥,١٥٢,٦٧٧	ودائع إدخار استثماري- عملة أجنبية
٧,١٦١,٨٩٠	٧,٦١٤,٣٧٨	
١٤,٣٢٨,١٨٧	١٥,١٦٤,٥٣٣	

أموال حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات مختلطة مع أموال المصرف ويتم استخدامها للتمويل والاستثمار في الأصول بطريقة

إسلامية.

٢٢.٢ وثقاً للقطاعات

٢٠٢٢ م	٢٠٢٣ م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
١,٣٨٣,٧٣٣	١,٨٥٣,٩٥٤	تجاري
٣٧٩	١٥٧,٦٦٨	صناعي
-	٥١,٢٦٢	زراعي وصيد أسماك
١٢,٩٤٤,٠٧٥	١٣,١٠١,٦٤٩	أفراد وأخرى
<u>١٤,٣٢٨,١٨٧</u>	<u>١٥,١٦٤,٥٣٣</u>	

٢٣ رأس المال المدفوع

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ وقدره ١٢,٧ مليار ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م موزع على عدد ٦ مليون سهم بقيمة إسمية ٢,١٦٦,٦٧ ريال للسهم الواحد (٢٠٢٢: ٨,٨ مليار ريال يمني بقيمة إسمية ١,٤٦٦,٦٧ ريال للسهم الواحد). طبقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥ م، وكذا تنفيذاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي اليمني رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ م تم رفع رأس المال ليلعب ٦ مليار ريال يمني. وافقت الجمعية العامة غير العادية للمساهمين باجتماعها المنعقد بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٢٢ على زيادة رأس مال المصرف بمبلغ ٢,٨ مليار ريال ممولاً من الأرباح المرحلة وذلك امتثالاً لقرار البنك المركزي اليمني رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ والذي ألزم البنوك والمصارف العاملة في اليمن برفع رأسمالها إلى ٢٠ مليار ريال خلال مدة خمس سنوات ابتداءً من سنة ٢٠٢٢ م. وفي تاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣ م وافقت الجمعية العامة غير العادية للمساهمين على زيادة رأس مال المصرف بمبلغ ٣,٩ مليار ريال ممولاً من الأرباح المرحلة والاحتياطي العام.

٢٤ احتياطي قانوني

وفقاً لأحكام قانون المصارف الإسلامية رقم (٢١) لسنة ١٩٩٦ م والمعدل بالقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٩ م وكذا النظام الأساسي المعدل للمصرف يتم تحويل ما لا يقل عن نسبة ١٠% من صافي الأرباح لتغذية الاحتياطي القانوني حتى يساوي رصيد الاحتياطي ضعفي رأس المال المدفوع. بموجب قرار مجلس إدارة البنك المركزي رقم (١) لسنة ١٤٤٤ هـ/ ٢٠٢٢ م تم تعديل نسبة الاحتياطي الواجب استقطاعها من صافي الأرباح إلى ١٥% وذلك ابتداءً من السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م. لا يمكن استخدام ذلك الاحتياطي دون الحصول على الموافقة المسبقة من البنك المركزي اليمني، وقد بلغ الاحتياطي القانوني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م مبلغ ٢,١٤٩,٥٩٩ ألف ريال يمني، ومبلغ ١,٦٧٧,١٥٩ ألف ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م.

٢٥ احتياطي عام

وفقاً لأحكام النظام الأساسي للمصرف يتم احتجاز ما لا يقل عن نسبة ٥% من صافي الأرباح لتغذية الاحتياطي العام وذلك بقرار من الجمعية العامة للمساهمين وبناء على اقتراح من مجلس الإدارة.

٢٦ التزامات عرضية وارتباطات

صافي قيمة الالتزامات	التأمينات المحتجزة	إجمالي قيمة الالتزامات	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٢٠٢٣ م			
١,٥٩٧,٢١٩	(١٤٤,٥٦٦)	١,٧٤١,٧٨٥	اعتمادات مستندية
١,٩٠٧,٥٤٧	(١,١١٩,٠٣٦)	٣,٠٢٦,٥٨٣	خطابات ضمان
<u>٣,٥٠٤,٧٦٦</u>	<u>(١,٢٦٣,٦٠٢)</u>	<u>٤,٧٦٨,٣٦٨</u>	
٢٠٢٢ م			
١,٥٨٦,٢٩٢	(٩٠٩,٨٢٥)	٢,٤٩٦,١١٧	اعتمادات مستندية
١,٨١٨,١٥٠	(١,١٣٤,٦٥٤)	٢,٩٥٢,٨٠٤	خطابات ضمان
<u>٣,٤٠٤,٤٤٢</u>	<u>(٢,٠٤٤,٤٧٩)</u>	<u>٥,٤٤٨,٩٢١</u>	

٢٧ إيرادات أنشطة التمويل

٢٠٢٢ م ألف ريال يمني	٢٠٢٣ م ألف ريال يمني	
٢٥٧,٤٧٥	٤٢٥,٣٧٤	إيرادات تمويل عمليات المرابحة
-	١٨,٧٣٣	إيرادات تمويل عمليات المساومة
٣٤٠	١٢٦	إيرادات تمويل عقود الاستصناع
<u>٢٥٧,٨١٥</u>	<u>٤٤٤,٢٣٣</u>	

٢٨ إيرادات من الاستثمارات المشتركة الأخرى

٢٠٢٢ م ألف ريال يمني	٢٠٢٣ م ألف ريال يمني	
٣٩٨,٤٨٧	٩٤٤,١٤٤	إيرادات من الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية:
<u>٣٩٨,٤٨٧</u>	<u>٩٤٤,١٤٤</u>	إيرادات صكوك الوكالة
		إيرادات استثمارات مالية:
١,٢٥٨,٢١٤	٥٧٢,٣٦٨	إيرادات توزيعات أرباح
٤,٠٨٧	-	ودائع استثمارية
٢٩,٣٣٥	٥٩,١٣١	استثمارات أخرى
<u>١,٢٩١,٦٣٦</u>	<u>٦٣١,٤٩٩</u>	
<u>١,٦٩٠,١٢٣</u>	<u>١,٥٧٥,٦٤٣</u>	

٢٩ عائد أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار

ريال يمني ألف ريال يمني	ريال يمني ألف ريال يمني	
٦١٨,٤٩٤	١,٠٣١,٩٠٠	إجمالي حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والإدخار من أرباح السنة
(١٥٢,٤٤٣)	(٤٤٤,١١٦)	يخصم: حصة المصرف كمضارب
<u>٤٦٦,٠٥١</u>	<u>٥٨٧,٧٨٤</u>	

يتم تحديد نصيب أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار من عائد الاستثمار المحقق خلال العام بتقسيم إجمالي العائد من التمويلات المختلفة والاستثمارات المشتركة الأخرى بين العملاء والمساهمين ثم يتم توزيع نصيب العملاء فيما بينهم على أساس نسبة المشاركة مرجحة بالأعداد ويتم اعتماد نسب حصص أرباح وودائع العملاء من مجلس إدارة المصرف بناءً على اقتراح لجنة الميزانية التي تقوم باحتساب المبالغ المستثمرة بالعملة المحلية والأجنبية والأعداد الخاصة بها ونسب المشاركة.

وقد بلغت نسبة عائد الاستثمار كما يلي:-

ريال يمني %	دولار أمريكي %	ريال يمني %	دولار أمريكي %	
١٠,٠٠	٣,٠٠	٨,٥٠	٢,٥٠	الودائع المستثمرة لمدة سنة واحدة
٧,٠٦	١,٨٠	٦,٠٠	١,٥٠	الودائع المستثمرة لمدة ستة أشهر
٤,٧٠	١,٥٠	٤,٠٠	١,٢٥	الودائع المستثمرة لمدة ثلاثة أشهر
٤,١٢	١,٥٠	٣,٥٠	١,٢٥	حسابات الإدخار الاستثماري

٣٠ إيرادات رسوم وعمولات

٢٠٢٢ م ألف ريال يمني	٢٠٢٣ م ألف ريال يمني	
٥٩٠,٦٩٨	٥٤١,٩٤٢	عمولات عن التحويلات النقدية
٢٠٩,٧١٥	٢٨٨,٣٢٢	عمولات وأتعاب خدمات مصرفية أخرى
٧٩,٦٥٥	١١٥,٨٢١	عمولات عن الاعتمادات المستندية
٣٦,٩١٧	٣٠,٠٧٩	عمولات عن خطابات الضمان
<u>٩١٦,٩٨٥</u>	<u>٩٧٦,١٦٤</u>	

٣١ صافي ربح عمليات النقد الأجنبي

أرباح عمليات النقد الأجنبي تعزى بشكل أساسي إلى فروقات الصرف المحققة عن بيع وشراء العملات الأجنبية في مناطق الأرتفاع.

٣٢ إيرادات عمليات أخرى

٢٠٢٢ م ألف ريال يمني	٢٠٢٣ م ألف ريال يمني	الإيضاحات
٦٠٦,٧٣٧	١٤,٠٩٥	مخصصات إنتفى الغرض منها:
١,٤٦٧,٦٦٧	٢٠,٢٦٥	مخصص مرابحات واستصناع
١٠١,٨٥٢	-	مخصص أرصدة مدينة وأصول أخرى
٢,١٧٦,٢٥٦	٣٤,٣٦٠	مخصص قرض حسن
٢٥,٣٦٨	١٥,٣٠١	إيجارات
١٢,٥٤٨	٣٠٦,٤٧٤	صافي أرباح بيع ممتلكات ومعدات
٣٦,٩١٠	٧٥,٠٨١	أخرى
<u>٢,٢٥١,٠٨٢</u>	<u>٤٣١,٢١٦</u>	

٣٣ مخصصات محملة على قائمة الدخل

٢٠٢٢ م ألف ريال يمني	٢٠٢٣ م ألف ريال يمني	
٩,٣٦٥	٣٩,٣٥٦	مخصص الانخفاض في قيمة مراحل التمويل
٢,٠٧١	١,٠٠٤	مخصصات أخرى- التزامات عرضية
٢٩,٦٩٤	٤,٤٩٠	مخصص الانخفاض في قيمة الأرصدة لدى البنوك
<u>٤١,١٣٠</u>	<u>٤٤,٨٥٠</u>	

٣٤ تكاليف الموظفين

٢٠٢٢ م ألف ريال يمني	٢٠٢٣ م ألف ريال يمني	
١,٨٦٢,٤٧١	٢,٤١٥,٩٤١	مرتبات وبدلات وحوافز
٩١,١٧٩	١٣١,٦٧٣	حصة المصرف في التأمينات الاجتماعية
<u>١,٩٥٣,٦٥٠</u>	<u>٢,٥٤٧,٦١٤</u>	

٣٥ مصروفات أخرى

٢٠٢٢م	٢٠٢٣م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٩٥,٩٥٤	١١٢,٩٨٣	حراسة وأمن
١٨٥,٠٠٠	٢١٢,٠٠٠	زكاة
١١٦,٧٢٩	١٣٠,٥٢٢	إيجارات
٢٤٥,٩٥١	١٩٣,٤٠٩	وقود وزيوت
١١١,٠٣٢	١١٧,٤٣٣	صيانة
١١١,٣٥٨	١٠٤,٠٩٧	إتصالات
٣٨,٤٨٩	٤٥,٧٦٧	بوفية وضيافة
١٠١,٠٢٠	١١٣,٧٢٦	مصروفات نثرية
٨٤,٢٢٥	٨٦,٠٧٤	مصاريف تأمين النقد والخزائن
٧٦,٩٩٣	٧٠,٥٣٥	مياه وكهرباء
٥٠,٣١٩	٥٤,٤٢٤	نقل وإنتقالات
٤٤,٠٦٢	٥٧,١٦٥	مصروفات نظافة
٣٦,٨٦٠	٣٤,٨٣٧	قرطاسية وأدوات مكتبية
٣٠,٦٤٧	٤٤,٣٠٩	أتعاب مهنية واستشارات
٣٨,٢٩١	٣٣,٧٦٠	تدريب
٤٧,٥٨٣	٥٢,٦١٩	دعاية وإعلان
١٣,٢٢٠	١٣,٥٨٩	رسوم حكومية واشتراكات
٣٣,٠٦٢	٥٢,١٥٥	رسوم ضمان الودائع
٥٢,٩٨١	٧٢,٩٥٧	مصروفات سفر
١٤٧,١٤٣	١٥٤,٣٠٦	مصروفات أخرى
١,٦٦٠,٩١٩	١,٧٥٦,٦٦٧	

٣٦ عائد السهم من صافي ربح العام

٢٠٢٢م	٢٠٢٣م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٤,٩٧٤,٨٧٨	٣,١٥٢,٥١٣	صافي أرباح العام - ألف ريال يمني
٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	عدد الأسهم - ألف سهم
٨٢٩,١٥	٥٢٥,٤٢	عائد السهم من صافي الأرباح - ريال يمني

٢٧ استحقاقات الأصول والالتزامات المالية

استحقاقات خلال ٣ أشهر مليون ريال يمني	استحقاقات من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر مليون ريال يمني	استحقاقات من ٦ أشهر إلى سنة مليون ريال يمني	استحقاقات أكثر من سنة مليون ريال يمني	استحقاقات الإجمالي مليون ريال يمني	
٢٠٢٣م					
الأصول:					
٣٣,٢٧٥	-	-	-	٣٣,٢٧٥	نقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني
٣٦,٥٠٢	-	-	-	٣٦,٥٠٢	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٢,٨٠٦	١,٢٧٧	١,٣٤٤	١٨٥	-	موجودات التمويل
٧٤٢	٧٤٢	-	-	-	استثمارات في أوراق مالية
٥,٩٦٨	٥,٩٦٨	-	-	-	استثمارات في شركات تابعة وزميلة
٩٧٦	٩٧٦	-	-	-	استثمارات عقارية
٥٧٦	٥٧٦	-	-	-	حسابات جارية مكشوفة
٨٠,٨٤٥	٩,٥٣٩	١,٣٤٤	١٨٥	٦٩,٧٧٧	
الالتزامات:					
٧,١٨٨	-	-	-	٧,١٨٨	أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية
٤٧,٦٥١	-	-	-	٤٧,٦٥١	الحسابات الجارية والودائع الأخرى
١٥,١٦٥	٦,٧٨٦	٤٣٢	٣٣٣	٧,٦١٤	حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار
٧٠,٠٠٤	٦,٧٨٦	٤٣٢	٣٣٣	٦٢,٤٥٣	
١٠,٨٤١	٢,٧٥٣	٩١٢	(١٤٨)	٧,٣٢٤	فجوة الاستحقاق
٢٠٢٢م					
الأصول:					
٢٨,٩٩٥	-	-	-	٢٨,٩٩٥	نقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني
٣٠,٠٨٢	-	-	-	٣٠,٠٨٢	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٢,٧١٧	-	٢١	٣٢	٢,٦٦٤	موجودات التمويل
٧٤٢	٧٤٢	-	-	-	استثمارات في أوراق مالية
٥,٩٣٧	٥,٩٣٧	-	-	-	استثمارات في شركات تابعة وزميلة
٩٧٦	٩٧٦	-	-	-	استثمارات عقارية
٥٨٦	٥٨٦	-	-	-	حسابات جارية مكشوفة
٧٠,٠٣٥	٨,٢٤١	٢١	٣٢	٦١,٧٤١	
الالتزامات:					
٤,١٥٠	-	-	-	٤,١٥٠	أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية
٤٢,٣٧٩	-	-	-	٤٢,٣٧٩	الحسابات الجارية والودائع الأخرى
١٤,٣٢٨	٦,٦٦٥	-	١٨١	٧,٤٨٢	حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار
٦٠,٨٥٧	٦,٦٦٥	-	١٨١	٥٤,٠١١	
٩,١٧٨	١,٥٧٦	٢١	(١٤٩)	٧,٧٣٠	فجوة الاستحقاق

٢٨ توزيع الأصول والالتزامات وكذا الالتزامات العرضية والارتباطات وفقاً للقطاعات الاقتصادية

الإجمالي مليون ريال يمني	أفراد وأخرى مليون ريال يمني	مالي مليون ريال يمني	زراعي وسمكي مليون ريال يمني	تجاري مليون ريال يمني	صناعي مليون ريال يمني
٢٠٢٣ م					
الأصول:					
٣٣,٢٧٥	-	٣٣,٢٧٥	-	-	-
٣٦,٥٠٢	-	٣٦,٥٠٢	-	-	-
٢,٨٠٦	٩٦٠	-	٥	١,٨٤١	-
٧٤٢	-	١٩٢	٩١	-	٤٥٩
٥,٩٦٨	٦٤٨	-	-	٤,٨٢٠	٥٠٠
٩٧٦	٩٧٦	-	-	-	-
٥٧٦	٣٤٣	-	٥	١٨٤	٤٤
الالتزامات:					
٧,١٨٨	-	٧,١٨٨	-	-	-
٤٧,٦٥١	٣١,٤٩١	-	٧٢٠	١٢,١٤٨	٣,٢٩٢
١٥,١٦٥	١٣,١٠٤	-	٥١	١,٨٥٣	١٥٧
الالتزامات العرضية والارتباطات:					
١,٥٩٧	-	-	-	١,٥٩٧	-
١,٩٠٨	-	-	-	١,٩٠٨	-
٢٠٢٢ م					
الأصول:					
٢٨,٩٩٥	-	٢٨,٩٩٥	-	-	-
٣٠,٠٨٢	-	٣٠,٠٨٢	-	-	-
٢,٧١٧	٥٢٣	-	٦١	٢,١٠٧	٢٦
٧٤٢	-	١٢٦	٩١	-	٥٢٥
٥,٩٣٧	٤,٧٨٩	-	-	٦٤٨	٥٠٠
٩٧٦	٩٧٦	-	-	-	-
٥٨٦	٣٤٩	-	٥	١٨٥	٤٧
الالتزامات:					
٤,١٥٠	-	٤,١٥٠	-	-	-
٤٢,٣٧٩	١٦,٠٩٣	-	٢٣٩	٢٣,٢٩٣	٢,٧٥٤
١٤,٣٢٨	١٢,٩٤٤	-	-	١,٣٨٤	-
الالتزامات العرضية والارتباطات:					
١,٥٨٦	-	-	-	١,٥٨٦	-
١,٨١٨	٩٩٤	-	-	٨٢٤	-

٣٩ توزيع الأصول والالتزامات وكذا الالتزامات العرضية والارتباطات وفقاً للموقع الجغرافي

الإجمالي مليون ريال يمني	أفريقيا مليون ريال يمني	آسيا مليون ريال يمني	أوروبا مليون ريال يمني	أمريكا مليون ريال يمني	الجمهورية اليمنية مليون ريال يمني	
٢٠٢٣ م						
الأصول:						
٣٣,٢٧٥	-	-	-	-	٣٣,٢٧٥	نقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني
٣٦,٥٠٢	٧٤	٧,٩١٤	١,٩٦٥	-	٢٦,٥٤٩	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٢,٨٠٦	-	-	-	-	٢,٨٠٦	موجودات التمويل
٧٤٢	-	-	-	-	٧٤٢	استثمارات في أوراق مالية
٥,٩٦٨	-	-	-	-	٥,٩٦٨	استثمارات في شركات تابعة وزميلة
٩٧٦	-	-	-	-	٩٧٦	استثمارات عقارية
٥٧٦	-	-	-	-	٥٧٦	حسابات جارية مكشوفة
الالتزامات:						
٧,١٨٨	-	-	-	-	٧,١٨٨	أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية
٤٧,٦٥١	٣	١,٩٨٧	١,٠١١	١٤	٤٤,٦٣٦	الحسابات الجارية والودائع الأخرى
١٥,١٦٥	١	٨١	-	٥٨	١٥,٠٢٥	حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار
الالتزامات العرضية والارتباطات:						
١,٥٩٧	-	-	-	-	١,٥٩٧	اعتمادات مستندية
١,٩٠٨	-	-	-	-	١,٩٠٨	خطابات ضمان
٢٠٢٢ م						
الأصول:						
٢٨,٩٩٥	-	-	-	-	٢٨,٩٩٥	نقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني
٣٠,٠٨٢	٨٠	١٠,٨٢٣	١,٤٥٨	-	١٧,٧٢١	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٢,٧١٧	-	-	-	-	٢,٧١٧	موجودات التمويل
٧٤٢	-	-	-	-	٧٤٢	استثمارات في أوراق مالية
٥,٩٣٧	-	-	-	-	٥,٩٣٧	استثمارات في شركات تابعة وزميلة
٩٧٦	-	-	-	-	٩٧٦	استثمارات عقارية
٥٨٦	-	-	-	-	٥٨٦	حسابات جارية مكشوفة
الالتزامات:						
٤,١٥٠	-	-	-	-	٤,١٥٠	أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية
٤٢,٣٧٩	٣	١٤٥	٣٢٨	٢	٤١,٩٠١	الحسابات الجارية والودائع الأخرى
١٤,٣٢٨	١	٩١	-	٥٧	١٤,١٧٩	حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار
الالتزامات العرضية والارتباطات:						
١,٥٨٦	-	-	-	-	١,٥٨٦	اعتمادات مستندية
١,٨١٨	-	-	-	-	١,٨١٨	خطابات ضمان

٤٠. مراكز العملات الأجنبية الهامة:

تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨م فإن المصرف يضع حدود لكل مركز عملة على حدة فضلاً عن حد إجمالي لمركز العملات المختلفة مجتمعة، وبناءً عليه لا يزيد الفائض في مركز كل عملة على حدة عن ١٥٪ من رأس مال المصرف واحتياطياته وبحيث لا يزيد الفائض في مركز العملات مجتمعة عن ٢٥٪ من رأس مال المصرف واحتياطياته، ويوضح الجدول التالي مراكز العملات الأجنبية الهامة في تاريخ القوائم المالية:-

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م		٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م		
النسبة المئوية إلى رأسمال المصرف واحتياطياته	فائض (عجز)	النسبة المئوية إلى رأسمال المصرف واحتياطياته	فائض (عجز)	
	ألف ريال يمني		ألف ريال يمني	
١٠.٨٠٪	١,٥٩٨,٦٩٦	٥.٣٧٪	٩٦٤,٣٤٩	دولار أمريكي
٠.٠١٪	٩٢٩-	٠.٠٥٪	٨,٦٤٤	يورو
٢٠.١٥٪	٢,٩٨١,٦٧٢-	١١.٩٢٪	٢,١٣٨,٦٥٨-	ريال سعودي
٠.٠١٪	١,٧٣٩	٠.٠٠٪	٤١٩-	جنية إسترليني
١١.٠٩٪	١,٦٤١,١٤٧	٧.٨١٪	١,٤٠١,٣٢٥	أخرى
١.٧٥٪	٢٥٨,٩٨١	١.٣١٪	٢٣٥,٢٤١	صافي (العجز) الفائض

بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي ٢٥٠.٢٥ ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م (الدولار الأمريكي يعادل ٢٥٠.٢٥ الريال اليمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م) وذلك طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني.

٤١. المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

يعتبر الطرف ذو علاقة عندما يكون له القدرة على التحكم أو ممارسة تأثير هام وجوهري أو له سيطرة مشتركة على المصرف عند اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

ويتمثل الأطراف ذوي العلاقة للمصرف في أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية والشركات المملوكة لعدد من المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة، ويتعامل المصرف مع الأطراف ذوي العلاقة بنفس الأسس التي يتعامل بها مع الغير وذلك طبقاً لأحكام قانون البنوك وقواعد وتعليمات البنك المركزي اليمني الصادر بالمنشور رقم (٤) ١٩٩٩م والتي أقرت حدود للمعاملات الائتمانية مع الأطراف ذوي العلاقة وتمثل هذه المعاملات في عمليات تمويل مرابحات وعمليات أخرى مختلفة وتدخل تلك المعاملات ضمن نشاط المصرف العادي.

وفيما يلي بيان بأرصدة هذه المعاملات في تاريخ القوائم المالية:-

٢٠٢٢ م	٢٠٢٣ م	
مليون ريال يمني	مليون ريال يمني	
٢,٦٣٨	٢,٥٨١	حسابات جارية وودائع أخرى
٦٣٩	٥٧٤	تمويل عمليات المرابحة
٢١١	١٩٢	خطابات ضمان
٠	٠	اعتمادات مستندية
٢٥	٢١	أرصدة مدينة وأصول أخرى
٥٩١	٥٦٦	أجور ومرتبقات الإدارة التنفيذية
٤٤	٤٢	مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة

٤٢. الموقف الضريبي

تم الحصول على مخالصات نهائية حتى عام ٢٠٢٢م حسب نماذج الربط المعتمدة باستثناء الاخطار الاضافي لعام ٢٠١٧م المتعلق بإعادة الخسائر الخارجية الى الوعاء الضريبي، حيث ان القضية حاليا منظورة أمام محكمة ضرائب الاستئناف بالأمانة.

٤٣. الموقف الزكوي

- يقوم المصرف بتقديم إقراراته الزكوية سنوياً وسداد الزكاة من واقع الإقرار.
- تم سداد الزكاة حتى نهاية العام ٢٠١٧م وذلك من واقع الإقرار الزكوي وتم الحصول على مخالصة نهائية من الهيئة العامة للزكاة.
- صدر اخطار إضافي بفروقات الزكاة لعام ٢٠١٨م، وتم الاعتراض على الربط الإضافي وأُحيل الملف إلى محكمة الأموال العامة الابتدائية بالأمانة ولم يتم البت في الاعتراض حتى تاريخ القوائم المالية.
- استلم المصرف اخطار إضافي بفروقات الزكاة لعام ٢٠١٩م، وتم الاعتراض والتظلم على الربط الإضافي امام لجنة التظلم ومازال الاعتراض منظور امام لجنة التظلم تاريخ القوائم المالية.
- صدر اخطار إضافي لعام ٢٠٢٠م. وتم الاعتراض على الربط الإضافي وأُحيل الملف إلى محكمة الأموال العامة الابتدائية بالأمانة ولم يتم البت في الاعتراض حتى تاريخ القوائم المالية.
- استلم المصرف اخطار إضافي بفروقات الزكاة لعامي ٢٠٢١م و٢٠٢٢م، وتم الاعتراض والتظلم على الربط الإضافي امام لجنة التظلم ومازال الاعتراض منظور امام لجنة التظلم تاريخ القوائم المالية.

٤٤. الأحداث الجارية في الجمهورية اليمنية

نتيجة للأزمة السياسية والوضع الاقتصادي والأحداث الأمنية الجارية في الجمهورية اليمنية فإنه من الصعب على الإدارة التنبؤ بأثار هذه الأوضاع على نشاط المصرف ومركزه المالي للفترة القادمة، كما أن الإدارة ما زالت مستمرة بدراسة تأثيرات هذه الأزمة على المدى القريب على المصرف وعمل الاحتياطات اللازمة لضمان الاستمرارية.

٤٥. اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية من قبل مجلس إدارة المصرف بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠٢٤م وصدر القرار بعرض القوائم المالية على الجمعية العمومية للمصادقة عليها.

٤٦. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتنسق مع أسلوب عرض القوائم المالية للسنة الحالية. إعادة التصنيف لم تؤثر على صافي ربح السنة أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً.